عوامل الخطورة الاجتماعية في البيئة الأسرية وعلاقة تلك العوامل بالإرهاب والتطرف
"التجربة الأردنية"

إعداد:

د/ فاطمة عبد الهادي زين العابدين

أستاذ مساعد ـ تخصص علم الاجتماع – كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والمصرفية

جامعة البلقاء التطبيقية ـ الأردن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة رصد وتحليل واقع الأسرة الأردنية بهدف التعرف على خصائصها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك محاولة الكشف عن عوامل الخطورة الاجتماعية في البيئة الأسرية الأردنية وعلاقة تلك العوامل بالإرهاب والتطرف ودور الأسرة الأردنية في مواجهتها والتصدي لها، كذلك الكشف عن أهم التدابير التي اتخذتها الدولة الأردنية بما تضمن الوقاية من ظاهرة الإرهاب والتطرف وذلك انطلاقا من مفهوم الخطورة الاجتماعية وما يشمل من ضرورة الكشف المبكر عن المخاطر التي تهدد أمن الأسرة الأردنية والتي تنعكس على استقرار الدولة الأردنية، واستنادا لما يحمله هذا المفهوم من مضامين تفيد الوقاية من خلال الاستعداد لها ومواجهتها بشتى الوسائل للتخفيف من الخسائر المادية والمعنوية للأسرة الأردنية نتيجة تحقيق هذه الأخطار. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت في معالجة وتحليل البيانات على أسلوب تحليل المضمون لمحتوىالرسائل العلمية والوثائق والسجلات والتقارير الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الرسمية والأهلية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أنه بالرغم من اتجاه الأسرة الأردنية نحو النمط النووي إذ بلغ حجمها نحو (٤،٨٢) فردا إلا أنها تعتبر أسرة ممتدة من حيث العلاقات الاجتماعية التي تربط الزوجان بالعائلة الاوسع التي قدما منها مما كان السبب في مقاومة الأسرة لأهم عوامل الخطورة الاجتماعية خاصة الفقر، كذلك فقد بينت الدراسة أن عوامل الخطورة الاجتماعية التي تناولتها الدراسة لا تتساوى من حيث شدة تأثيرها على الأسرة الأردنية وتعتبر البطالة ومن ثم الفقر ومن ثم العنف الأسري من أشدها تأثيرا ومساهمة في احتمالية إنتاج عوامل خطورة اجتماعية أخرى كالطلاق والتفكك الأسري والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال والتي قد تدفع أيا منها أو جميعها أفراد الأسرة إلى الانحرافات السلوكية وإلى الجريمة الإرهابية. وبالرغم من ذلك وكما بينت الدراسة بأن الجريمة في الأردن التي قد تنتج عن عوامل الخطورة الاجتماعية ما زالت حول المعدلات الطبيعية إلا أنها تدق جرس الإنذار في الارتفاع، ومن أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة الأردنية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية جعلت من الأردن أول دولة عربية تصدر قانونا خاصة لحماية الأسرة وبما يحقق الحماية لأفرادها ويضمن الحفاظ على خصوصيتها وتم كذلك تأسيس إدارة لحماية الأسرة في مديرية الأمن العام لنفس الهدف، ومن أهم توصيات الدراسة الدعوة بضرورة إيجاد سجلات بالأسر تضم بيانات ومعلومات عن أحوال الأسرة في كافة المواقع في القرى والمحافظات وتأسيس محاكم أسرية لتنظر في أهم قضاياها.

Abstract:

Social risk factors in the family environment and the relationship of these factors to terrorism and extremism, "the experience of Jordan

This study was conducted on "social risk factors in the Jordanian family environment" –The Case of Jordan, To monitor and analyze the reality of Jordanian family in order to identify the demographic, economic, social and educational characteristics, and Attempting to detect social risk factors in the Jordanian family environment and the relationship of these factors to terrorism and extremism, and the role of the family of Jordan to resest these factors, also this study showed the Jordanian arrangements in the face and address them so as to ensure the prevention of the phenomenon of terrorism and extremism, And so out of the concept of social risk and it holds the contents of the benefit from prevention through readiness and response by all means to minimize the material and moral losses of the Jordanian family as a result of achieving these social risk factors, The study used a descriptive and analytical approach, And it adopted in the processing and analysis of data on the style of analysis of the content of the documents, records and statistical reports issued by public and private institutions. The study found the that in spite of a trend the Jordanian family toward nuclear type, with a volume of about (4.82) person, but it is considered an extended family, in terms of social relations that bind the parents with the broader family that they belong to, which was the cause that the family of Jordan are resistant to the most important social risk factors, especially poverty, the study also found that the social risk factors addressed by the study is not equaled in terms of the severity of its

impact on the Jordanian family ,unemployment then poverty and domestic violence are the most influential and contribute to the possibility of producing other social gravity such as divorce, family disintegration, dropping out of school, and child labor, which could push any of them or all of the family members to deviation in behaviors and to terrorist crime. however, the study also showed that crime in Jordan that may result from social risk factors are still around normal rates, but it is about to stimulate and awaken the beast, The most important arrangements was taken by the government of Jordan in the face of social risk factors that Jordan is the first Arab country to issue special law to protect the family and to achieve the protection of its members and ensures the preservation of its privacy, and also Jordan was the first Arab country that established administration to protect the family in the Directorate of General Security for the same goal, the most important recommendations of the study is a call for the need to find families records of data and information on the conditions of all families in all locations in Jordan, and to establish a family courts to consider the most important issues for them

مقدمة:

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تطورا ملموسا في مجال توجيه الاهتمام نحو المواطن الأردني والأسرة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها الخلية الأولى والأساسية في بناء المجتمع ونمائه وتطوره وبخاصة في مواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها التطورات المتسارعة وانعكاساتها المتمثلة بشكل خاص في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد امتد هذا الاهتمام ليشمل مجالات الحياة كافة وشاركت في هذه الجهود جهات حكومية وأهلية عديدة بما فيها المبادرات الطيبة التي قام بها القطاع الخاص والتي تهدف جميعها إلى تحسين مستوى حياة الأسرة ورعاية دورها وتعزيزها وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنهم. إن الأسرة نظام اجتماعي ووجداني يمثل أفضل ما ابتكره الإنسان من أنظمة اجتماعية، والعائلة قيمة معنوية ومادية وهي حصانة ذاتية ونفسية، وأي نقص في نظامها سينعكس مباشرة على سلوك كل فرد من أفرادها، ولذا لابد من التأمل في هذا النظام والحفاظ عليه، إن دور الأسرة يتركز في إكساب الفرد ثقافة مجتمعه ولغته وقيمه وقواعده السائدة فيه والمعاني والقيم التي تحكم سلوكه منذ اللحظات الأولى من حياته لتستمر حتى بلوغه مراحل متقدمة من عمره، وهي تهدف أيضا إلى تزويد الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار معينة تمكنه من مسايرة جماعته وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، فالأسرة تشكل حجر الزاوية في ضبط سلوك الفرد لذلك يمكن اعتبارها بمثابة طوق النجاة الذي يحفظ الفرد من الوقوع في مهاوي الجريمة أو السلوك الإجرامي وغيره من الظواهر الانحرافية السلبية بأشكالها المختلفة كالسرقة والمخدرات والجريمة والجماعات الإرهابية والتي باتت تشكل خطرا حقيقيا يعكر صفو المجتمع وأمنه واستقراره، إضافة إلى ذلك فإن المجتمع يدفع مقابل هذا النوع من السلوك المنحرف خسائر فادحة تتمثل بخسارة الفرد بوصفه طاقة منتجة في حركة تنمية المجتمع، كما أنه يضطر إلى إنفاق جانب من دخله القومي لمواجهة مخاطر هذا السلوك الشائن.

وتأتي هذه الورقة العلمية لرصد وتحليل واقع الأسرة الأردنية، بهدف التعرف على خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك محاولة الكشف عن عوامل الخطورة الاجتماعية في البيئة الأسرية الأردنية، وعلاقة تلك العوامل بالإرهاب والتطرف، ودور الأسرة الأردنية في مواجهتها والتصدي لها بما يضمن الوقاية من ظاهرة الإرهاب والتطرف، وذلك انطلاقا من مفهوم الخطورة وما يحمل من مضامين إيجابية تفيد الوقاية من خلال الاستعداد لها ومواجهتها بشتى الوسائل للتخفيف من الخسائر المادية والمعنوية للأسرة الأردنية نتيجة تحقيق هذه الأخطار، فالجدير بالذكر عندما يقال إن هناك خطورة في موقف معين فإنه يفهم من ذلك أن هناك احتمالا لحدوث نتائج غير مقبولة عند تحقيق هذا الموقف، وبغض النظر عن تعريف الخطورة فإن عبء الخطورة هو أن هناك نتائج سيئة (كالجريمة الإرهابية) قد تترتب على تحققه سواء للدولة أو الأسرة أو الفرد، ولا بد من الإشارة هنا إلى ما يحمله هذا المفهوم من مضامين إيجابية تتمثل في الأمل بالمستقبل والتخطيط ومحاولة الوصول إلى أعلى درجات التقدم على المستويات الثلاثة (الدولة، الأسرة، الفرد). وقد تضمنت هذه الدراسة بابين: الباب الأول تتضمن الدراسة النظرية لمشكلة وأهداف الدراسة ومفاهيمها وعرضا موجزا للقليل من الدراسات ذات

الصلة وذلك لندرتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى ذلك تحليل عوامل الخطورة الاجتماعية في الأسرة الأردنية استناداً إلى التقارير والبيانات والإحصاءات الخاصة بالأسرة الصادرة عن المؤسسات الرسمية والأهلية، كما ويتناول الباب الأول المدخل النظري للنظريات الاجتماعية في هذا المجال من أجل التعرف على الخطوط الأساسية والأفكار التي تتناول وتفسر عوامل الخطورة الاجتماعية، اما الباب الثاني فيتضمن الكشف عن أهم عوامل الخطورة التي تهدد البيئة الأسرية وما واقع تأثير تلك العوامل على الأسرة الأردنية وعلاقة عوامل الخطورة بالإرهاب والتطرف ودور الأسرة الأردنية في مواجهتها وأهم التدابير التي اتخذتها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية للتخفيف من شدة عوامل الخطورة الاجتماعية على الأسرة الأردنية وأخيرا محاولة إيجاد حلول وتوصيات عامة وقائية لحماية الوظيفة الأساسية للأسرة الأردنية في إعداد أجيال مندمجة مع المجتمع الكبير (المجتمع الأردني).

مشكلة الدراسة:

تعد الأسرة من أهم النظم والمؤسسات الاجتماعية في حياة الإنسان، وهي أقدم هذه النظم، فتبدأ حياة الإنسان في الأسرة، وتشكل أول وسط اجتماعي يوجد فيه الإنسان، وتقوم بتلبية احتياجاته المتعددة، إضافة إلى ذلك فإن الأسرة تشكل المصدر الأول لقيم وعادات وتقاليد الفرد، وتشكيل سلوكه ومثله وقيمه الخلقية والسلوكية وذلك عندما تقوم بتربية الأبناء عن طريق التنشئة الاجتماعية، فهي تعتبر حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع. لقد تعرضت الأسرة العربية عموما والأسرة الأردنية على وجه الخصوص لآثار عكسية نتيجة عمليات التحديث والتغير الاجتماعي، حيث لم يرافق العمليات التنموية اهتماما كافيا بسبل رعايتها وزيادة فعاليتها، أو وضع الاحتياجات الكفيلة بتفادي تلك الآثار السلبية، فكادت الأسرة أن تفقد هويتها ووظائفها الحيوية بموجب العديد من العوامل الاجتماعية الخطيرة والتي قد تؤثر في دور ووظائف ونمط حياة الأسرة بأبعادها المختلفة وأدواتها ووسائلها المتعددة.

لقد أفرزت عمليات التحديث والتغير الاجتماعي في ظل قصور العمليات التنموية العديد من عوامل الخطورة الاجتماعية، وقد ركزت الدراسة على الفقر والبطالة والعنف الأسري والتسرب باعتبارهم من أكثر العوامل التي تهدد الأسرة الأردنية، والتي قد تزيد من احتمالية اضعاف وظائفها، وتزيد بالتالي من احتمالية ظهور عدد من المظاهر السلبية والانحرافية والإجرامية على أفرادها، فترتفع بهذا معدلات السلوك الانحرافي والإجرامي والجريمة بأشكالها المختلفة بشكل عام والجريمة الإرهابية بشكل خاص، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة العنف المجتمعي.... وغيرها، وبهذا فحين تتحول الأسرة إلى محيط ووسط فاسد، يفتقد للمراقبة والتوجيه السليم وحرمان الفرد خاصة المراهق أو الطفل من حاجاته الأساسية ومعاملته بقسوة، فمن المؤكد أن ينشأ قاسيا ناقما على المجتمع يتخذ من الانحراف بأشكاله المختلفة وسيلة للثورة على بيئته ومجتمعه وما يحمله من مفاهيم ومعايير ومثل متحديا جميع الاعتبارات غير عابىء بها (الحسين، ١٨)، تلك الظواهر السلبية والمنحرفة تدق جرس الإنذار بأن هناك احتمالية كبيرة لتتحول الأسرة من حاضنة لإعداد جيل بناء مندمج مع مجتمعه إلى كيان فوضوي يفرز أجيالا تهدد استقرار وأمن وتطور مؤسسة الزواج (الأسرة) والمجتمع بأكمله، فمن الطبيعي أن يؤدي ضعف الأسرة ووقوعها أسيرة لكثير من الظواهر السلبية والمنحرفة إلى انتشار هذه الظواهر في بناء المجتمع فتدفعه بدورها إلى الضعف واحتمالية الانهيار.

كما تكمن مشكلة الدراسة في أن مواجهة عوامل الخطورة الأسرية من قبل المتخصصين والباحثين وأصحاب القرار تتم من خلال تصنيفهم لجميع العوامل بنفس الأهمية وشدة التأثير وهو ما سعت إليه هذه الدراسة من معالجة ذلك من خلال تصنيف هذه العوامل من حيث شدة الخطورة وذلك حتى يتمكن راسمو السياسات من معالجتها حسب الأهمية والأولويات، ولقد تم استثناء العوامل النفسية في الدراسة باعتبار أنه يمكن في نهاية الأمر ردها إلى طبيعة الحياة الاجتماعية ونوعية الجماعات الاجتماعية التي يعيش الفرد فيها وفي ظلها ولها صلة قوية به (ربابعة، ١٩٨٤: ١٤٢). وعليه يمكن توضيح مشكلة الدراسة بصورة أوسع من خلال طرح التساؤلات التالية والإجابة عليها:

١- ما خصائص الأسرة الأردنية؟

٢- ما عوامل الخطورة الاجتماعية لدى الأسرة الأردنية؟

٣- ما واقع تأثير عوامل الخطورة الاجتماعية على الأسرة الأردنية؟

٤- ما علاقة عوامل الخطورة الاجتماعية بالإرهاب والطرف؟

٥- ما دور الأسرة الأردنية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية بما يؤدي إلى الوقاية من الإرهاب والتطرف؟

٦- ما التدابير التي اتخذتها المملكة الأردنية الهاشمية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية التي تؤثر على الأسرة الأردنية؟

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة الميدانية لكونها تسعى للكشف ورصد عوامل الخطورة الاجتماعية في البيئة الأسرية، ومدى تأثير تلك العوامل عليها، وذلك من خلال استعراض وتحليل البيانات والمعلومات في الدراسات العلمية والإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط والمجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة وغيرها من المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ووضع الحلول والتوصيات التي تستدعي رسم السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة للاسترشاد بها بهدف التعديل والاصلاح، ومعالجة واستئصال الخلل أو التخفيف من وطاته بما يكفل أن يعيد لواقع الأسرة توازنها، وذلك باعتبار أن الأسرة المدخل الأساسي لوضع برامج وسياسات التنمية الاجتماعية، سواء ما يتعلق بالفرد أو بالأسرة كمجموعة أفراد ووحدة اجتماعية أو بالمجتمع باعتباره مجموعة أفراد ومجموعة من الأسر، فما يهدد الأسرة من أخطار في الوقت نفسه يهدد المجتمع بأسره، وبالتالي فإن البرامج والسياسات التنموية هي ذاتها على مستوى المجتمع والأسرة والفرد، وذلك انطلاقا من مضامين مفهوم الخطورة الاجتماعية التي توجب اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لمواجهتها، فالجريمة الإرهابية ليست الخطورة ذاتها ولكنها أمارة تكشف عن وجود عوامل خطورة أدت إليها، وأنه لا بد من اتخاذ ما يلزم من تدابير لمواجهتها من خلال تحليل وفهم تلك العوامل، كما أن أهمية الدراسة تتبلور في إيجاد حلول وتوصيات لوضعها أمام راسمي السياسات لمعالجة عوامل الخطورة الاجتماعية حسب الأهمية والأولويات اعتمادا على مدى شدتها ومدى تهديدها للأسرة الأردنية. كما تتبلور أهمية الدراسة النظرية لكونها تشكل إضافة معرفية للمكتبة الأردنية والعربية لانها تعطي القاعدة النظرية ضمن نظرة سوسيولوجية لعوامل الخطورة التي تهدد الأسرة في ظل التغيرات السياسية والفكرية التي حدثت بالمجتمع الأردني خلال العقدين الأخيرين.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة ضمن الجهود العلمية التي يبذلها المختصون في المؤسسات الرسمية والأهلية في التركيز على الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في المجتمع وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى ما يلي:

١- خصائص الأسرة الأردنية.

٢- عوامل الخطورة الاجتماعية لدى البيئة الأسرية الأردنية.

٣- واقع تأثير عوامل الخطورة على البيئة الأسرية الأردنية.

٤- علاقة عوامل الخطورة الاجتماعية بالإرهاب والطرف.

٥- دور الأسرة الأردنية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية بما يؤدي إلى الوقاية من الإرهاب والتطرف.

٦- التدابير التي اتخذتها المملكة الأردنية الهاشمية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية التي تؤثر على الأسرة الأردنية.

المنهج وأسلوب الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يعتمد على وصف الظاهرة وبين مختلف العوامل التي يفترض أن لها صلة بها ولها أثر في تشكيلها، ومحاولة تفسير ذلك بالكشف عن طبيعة علاقات هذه العوامل أو المتغيرات بالظاهرة ودرجة تداخلها في حدوثها، ولهذا فإن الباحثة ستقوم بدراسة خصائص الأسرة الأردنية وتحديد إسهام هذه الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها في تحول محتمل في دور ووظائف الأسرة الأردنية انطلاقا من فرضية مؤداها أن هناك عوامل اجتماعية خطيرة محددة تجعل من الأسرة أكثر عرضة من غيرها من الأسر لإفراز شخصيات من أفراد من المحتمل بأن يقوموا بسلوك مضر اجتماعيا أو سلوك منحرف أو إجرامي، وبهذا فإن تلك العوامل تهدد الأسرة مما يعتبر تهديدا للمجتمع الأردني بأكمله.

مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة من الوثائق والسجلات والتقارير المسحية الصادرة عن المؤسسات الرسمية والأهلية والمصادر النظرية في الكتب والمراجع والدراسات والوثائق والانترنت ذات الصلة

معالجة البيانات:

اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المضمون لمحتوى الدراسات العلمية والمسوحات والوثائق والسجلات والتقارير الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الرسمية والأهلية، وتمت المعالجة على مرحلتين: المرحلة الأولى: تنظيم المعلومات كميا وفق مجموعة من القواعد الاجرائية كي يسهل بعد ذلك وصف المخاطر التي قد تؤثر على الأسرة الأردنية، وقدرة الأسرة الأردنية على المقاومة والتعويض والتغلب على هذه المخاطر ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المعالجة الثانية وهي: المرحلة الثانية: وشمل التحليل الكيفي للبيانات والمعلومات والإحصاءات الواردة في الدراسات الموجودة أصلا في التقارير الإحصائية والوثائق والسجلات محاولة استخلاص أشد عوامل الخطورة الاجتماعية تأثيرا على الأسرة الأردنية ومدى تأثير هذا التهديد، ومحاولة الكشف عن علاقة تلك العوامل بالإرهاب والتطرف بشكل عام.

صعوبات الدراسة:

- ندرة الدراسات في مجال عوامل الخطورة الاجتماعية.
- ندرة الدراسات في مجال وحدة الأسرة الاجتماعية.
- ندرة الإحصاءات والدراسات المسحية الشاملة للأسرة الأردنية.
- سرية المعلومات والبيانات ذات الصلة بالجرائم الإرهابية.
- عدم كفاية الوقت المتاح لإعداد الورقة العلمية، خاصة وأن الورقة العلمية قد تناولت مجموعة من عوامل الخطورة الاجتماعية في البيئة الأسرية الأردنية.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

مفهوم عوامل الخطورة:

إن الأخطار تحيط بالإنسان في كل زمان وفي كل مكان، لذا نجد أن الإنسان عمل على حماية نفسه من هذه الأخطار من خلال الاستعداد لها ومواجهتها بشتى الوسائل، فبالرغم من علمه أن هذه الوسائل لا تحميه تماما ولكنها تساعده بقدر الإمكان في تخفيف الخسائر المادية والمعنوية التي قد تلحق به نتيجة تحقيق هذه الأخطار، والجدير بالذكر عندما يقال إن هناك خطورة في موقف معين فإنه يفهم من ذلك أن هناك احتمالا لحدوث نتائج غير مقبولة عند تحقيق هذا الموقف، وبهذا فعوامل الخطورة تعرف بأنها "السمات والظروف السلبية والخصائص والمتغيرات التي ترتبط بزيادة الاحتمالية بأن يتأثر بها الفرد وتدفعه بأن يصبح فاعلا في السلوك المتهور والجنائي الإرهابي (المنتجات الاجتماعية لواقع الأسرة)"، فكلما زادت تلك العوامل زادت احتمالية وقوع فرد أو أكثر من أفراد الأسرة في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا، وغالبا ما تتجمع عدة عوامل للخطورة معا، فمثلا العنف الأسري باعتباره أحد تلك العوامل يقترن بعوامل أخرى مثل تناول الكحول أو المخدرات... الخ. ويذهب مجموعة من الباحثين إلى أن عوامل الخطورة عبارة عن مجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية التي تؤدي إلى نشؤ حالة الخطورة، والتي تنشأ من تفاعل العوامل الشخصية والموضوعية معا لتسهم في نشوء ما يسمى بالحالة أو الصفة الشخصية للفرد، والتي تجعل من المحتمل في المستقبل فعلا أن يحدث ضررا أو يؤلف خطرا اجتماعيا، وبهذا فإن عوامل الخطورة هي العلامات التي تبين ما يبدو على الأسرة من فساد دائم يحدد كمية الشر التي يحتمل صدورها من أفرادها باعتبارهم في مؤسسة واحدة (المؤسسة الأسرية)، مما يدل على مدى أهلية الأسرة ومدى تجاوبها مع المجتمع الذي تعيش فيه، فهي الاحتمال الاكثر وضوحا في أن تصبح الأسرة تفرز اجيال يتمتعون بسلوك منحرف أو غير سوي أو إجرامي، أو أن يقوموا بأعمال غير اجتماعية، وهذا ما أكده دي اسوا (De Asua,1953: 126) في المفهوم الاجتماعي للجريمة حيث يقول: "إن الخطورة في نظر القانون الوضعي هي التي تفيد الاحتمال نحو ارتكاب الجريمة، وأنها في نظر علم الإجرام تفيد الاحتمال نحو ارتكاب عمل غير اجتماعي، أو تكوين أفراد غير منسجمين مع محيطهم الاجتماعي، وعليه فإن أساس الخطورة الاجتماعية هو تغلب الدوافع المحيط الاجتماعي المتمثل في بيئة الأسرة الأردنية، التي

تجعل لدى الفرد في الأسرة استعدادا نحو القيام بالسلوك المنحرف أو الإجرامي على الموانع التي ترده عنها أو هي نقص في المانع وزيادة في الدافع.

البيئة الأسرية الأردنية:

تلعب البيئة الأسرية دورا كبيرا في تشكيل سلوك الفرد وطرق تفكيره وتكوين شخصيته، والمقصود بالبيئة الأسرية هي كل العوامل التي تؤثر على الفرد منذ اللحظة الأولى من اخصاب البويضة وصولها إلى جنين، ثم خروجه إلى نور الحياة وما بعدها، فهي تشمل على كل ما يحيط بالفرد من عوامل مادية واجتماعية وثقافية، فثقافة الوالدين والحياة الأسرية المستقرة والوضع الاقتصادي والحياة الاجتماعية عامة والتعاليم الدينية والقيم والعادات والاعراف لها تأثيرا كبيرا على تكوين وتشكيل شخصية الطفل، والتي تظهر من خلال سلوكياته عند التعامل مع الاخرين، فالسلوك الإنساني هو متعلم وليس موروثا وذلك من خلال الخبرات التي يمر بها الفرد ومن خلال الاشخاص ممن يتفاعل معهم، ولا يمكن تغيير أو تعديل هذا السلوك الا من خلال تغييرات وتعديلات على بيئة الفرد، والبيئة الأسرية هي العامل الأشد تأثيرا في تشكيل شخصية الطفل، وتحديد معالم السلوك الاجتماعي لديه، حيث أن المنزل يمثل البيئة الأولى الطبيعية التي ينشأ وينمو فيها الطفل، فهو يتأثر بكل ما فيها ويؤثر فيها، فكلما كانت الأسرة تتمتع باساليب تنشئة اجتماعية سليمة كلما ساعد ذلك على اكساب الابن لسلوكيات سوية، والتي تؤهله للتفاعل مع المجتمع بشكل جيد، الأمر الذي يساهم في نموه وتغطية لنقاط ضعفه والارتقاء بمستوى أدائه وكفاءته الشخصية.

وبهذا فتعرف البيئة الأسرية الأردنية بأنها مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية داخل الأسرة الأردنية، والعلاقات بين أفرادها التي يدركها الطفل الأردني ويتأثر بها، فهي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان الأردني في مرحلة الطفولة والتي تؤدي دورا هاما في بناء وصقل وتوجيه سلوكه، فهي إما أن تساعده على اكتساب الصفة الطيبة والعادات الحميدة التي تدعم شخصيته وتدمجه في المجتمع الأردني ليكون عضوا فعالا في اسرته وفي مجتمعه، فتنمو الأسرة وتستقر وباستقرارها يستقر المجتمع وينمو ويتطور، وإما العكس من ذلك فإنها تولد له ولمجتمعه الكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية والسلوك الانحرافي والإجرامي وتعطل بهذا عجلة التنمية في الدولة.

الدراسات السابقة:

تفتقر المنطقة العربية عامة والأردن خاصة لدراسات حول عوامل الخطورة في البيئة الأسرية ولكن هناك بعض الدراسات ذات الصلة ومنها:

- دراسة (زين العابدين، ٢٠١٥) فتعد من الدراسات التي قامت بدراسة دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من التطرف والإرهاب والتعرف إلى أهم الأسباب التي تساهم في انتشاره، كما هدفت إلى التعرف إلى مستويات أدوار كل من الأسرة والمدرسة والمسجد وما تأثير تلك الأدوار في الوقاية من هذه الظاهرة، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة وتم اختيار عينة قصدية حجمها (٨٦٦) تم توزيعها على ثلاث أقاليم الجنوب إقليم الوسط وإقليم الشمال من أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية، واستخدمت الباحثة النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اجابات المبحوثين، وكان من أبرز نتائج الدراسة بأن تهميش الأفراد اجتماعيا واقتصاديا من أكثر الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، وأن مستوى دور كل من الأسرة والمؤسسة الدينية مستوى متوسط في الوقاية من منه، بينما بينت الدراسة أن مستوى دور المسجد في الأردن هو من المستويات المرتفعة في الوقاية من هذا السلوك الإجرامي، كما كشفت النتائج بأن الأوضاع القائمة لأدوار الأسرة والمؤسسة التربوية تؤثر تأثيرا معنويا عكسيا على الوقاية من تلك الجريمة بمعنى أن تلك الأوضاع الراهنة لكل من الأسرة والمؤسسة التربوية هي أوضاع محفزة للتطرف والإرهاب
- وقد بيّن القضاة (٢٠٠٧) في دراسته الأسباب المؤدية للإرهاب على النحو التالي: تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، واتباع الفتاوى الشاذة والأقوال الضعيفة والواهية، وانتشار البطالة وشح فرص العمل، وتدهور الاقتصاد وتدني دخل الفرد، والتذمر والمعاناة مما يفضي إلى أعمال إجرامية، والفقر، والضغوط، ومن حيث العلاج والوقاية، فقد وضح القضاة الدور المأمول من الجامعة في مواجهة الفكر المتطرف بعملية التعليم لكونها عملية متكاملة تعتمد على أربعة مقومات أساسية هي: الطالب والمنهج وعضو هيئة التدريس وبيئة الجامعة.

تعد دراسة (العموش، ٢٠٠٥) بعنوان"عوامل الخطورة في مجتمع الامارات" وهي الأولى من نوعها التي تناولت موضوع عوامل الخطورة ونشرت ضمن اعمال ندوة "الأمن في مجتمع الخطورة" والتي نفذها مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الامنية، وقد بينت الدراسةان عوامل الخطورة في المجتمع المحلي التي تعرض اليها الشباب هي وفق الأهمية: التدخين، حوادث السير، الألعاب النارية، توافر الافلام المخلة بالاداب، المشاكل الاخلاقية، الاعتداء (البسيط والبليغ) السرقة، حمل الالات الحادة، ضعف الروابط بين السكان، ضعف الروابط بين الاقارب، الكحول، البطالة، الفقر، المخدرات، الاغتصاب، اما عوامل الخطورة الأسرية فكانت وفق أهميتها: الصراعات الأسرية، التدخين، الزواج المتعدد، غياب الأب عن المنزل، الأهمال من قبل الأب، وفاة الأب، تعاطي المخدرات والكحول، انفصال الوالدين، ضرب الأم أمام الأبناء، إساءة معاملة الأبناء من قبل الابن، والانفصال الأبوي دون وفاة الوالدة، وتعاطي الوالد الكحول والمخدرات.

- دراسة الثقفي (٢٠٠٢) بعنوان "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم والجرائم التي يقترفها العاطلون عن العمل، وبيان علاقة أسباب ارتكاب الجريمة بالبطالة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن أكثر أسباب ارتكاب الجريمة للعاطلين عن العمل هي الحاجة إلى المال يليها الفراغ ويليها الرغبة في ارتكاب جريمة ورفقاء السوء.
- دراسة الشناق (٢٠٠١) وقد هدفت إلى التعرف إلى حجم السلوك الانحرافي في الأردن، والتعرف إلى خصائص المجتمع الأردني، والخصائص التي تميز الحدث المنحرف في الأردن، والدور الذي أسهمه الأردن من سياسة الدفاع الاجتماعي، أما فيما يخص الأحداث المنحرفين فقد بلغ عدد قضايا الأحداث ١٥٦٩ قضية وقد ارتفعت هذه النسبة بعد عشر سنوات لتصل إلى ١٩٦٥ قضية أما من حيث التوزيع المكاني لهذه القضايا فقد احتلت المدن الكبرى في الأردن (عمان، إربد، الزرقاء)، كذلك بلغت نسبة الامية للأحداث المنحرفين ٢٠% في عمان و٢٣،٣% في إربد و٣٨،٣% في الزرقاء.
- اما على المستوى العالمي فقد أجرى بسكوف (Bischof. et. al, 1992) دراسة مقارنة بين النظم الأسرية لمرتكبي جرائم الجنس وغير مرتكبي جرائم الجنس على عينة مكونة ١٠٥ حدثا من الذكور ممن يتلقون برامج علاجية، وأظهرت النتائج أن متوسط أعمار المراهقين مرتكبي الجرائم الجنسية هو ١٥،٣٩ سنة بينما بلغ متوسط أعمار الجانحين الأحداث مرتكبي جرائم العنف ١٦،١٦ سنة ومرتكبي جرائم غير العنف هو ١٦،٦٣ سنة وأن هناك اختلافا في ارتفاع المستوى الاقتصادي لصالح مجموعة مرتكبي الجرائم الجنسية، ومن ثم مجموعة جرائم العنف، كما أن معظم الآباء والأمهات يعملون حيث بلغت نسبة الآباء العاملين ٤٧% والأمهات العاملات ٧١% كما أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية حول وظائف الآباء في المجموعات الثلاثة.

المدخل النظري للدراسة:

هناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة والسلوك الإجرامي كل حالة حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، الايكولوجية، الاكنيلكية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع، وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية، ونادت بأن المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا أن الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة، وناقشها أصحاب الفكرة الوضعية، فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟

فالجواب هنا أن جماعة الفكرة الوضعية تقول: أن الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن أن يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التي حرمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) أن الإنسان يولد وعنده استعداد بأن يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمين الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم أن يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة. (الجميلي، ٢٠٠١: ٣٥)

أن النمو الاجتماعي والاقتصادي كذلك له تأثير كبير على حجم وانماط السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي بكافة أشكالهما، وهذا مبني على نظرية الانومي والتي تفترض أن الفوضى في التاقلم الاجتماعي تحدث عندما يكون هناك تغير اجتماعي سريع نأتج عن النمو، ونتيجة لذلك فإن حالة من التشويش تسود المجتمع حيث تفشل آليات الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتفتقر القواعد السلوكية وتوقعات الدور إلى التناغم (Merton,1957)، إذ أن ارتفاع الجرائم المالية في الدول تمر بعمليات تنمية تعكس اللا أمن والخوف المرتبط بالنمو، حيث أن التغير السريع لا يمكن من التاقلم لما يرافق ذلك اعادة توزيع السكان وانهيار وسائل الضبط التقليدية والحراك الاجتماعي وتحسن وسائل الاتصال (Sesay,1977).

ويرى ميرتون أن الابنية الاجتماعية تمارس ضغوطا على الاشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة، ويعد الفقر من الابنية الاجتماعية التي تدفع للسرقة ويظهر الانحراف عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعيا والطرق المقبولة اجتماعيا في تحقيق هذه الأهداف، كذلك يرى ميرتون الانومي كحالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها في تحقيق هذه الأهداف، والانومي حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي.

أولا: خصائص الأسرة الأردنية:

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية احد منظومة الدول العربية الحديثة، وتبلغ مساحته ٨٩٤٢ كم٢ اغلبها من الاراضي الصحراوية غير المستغلة، التي قد تصلح للاستثمار الاقتصادي المتعدد الوجود، وتتكون المملكة من ثلاث اقاليم تنموية وهي: اقليم الشمال واقليم الوسط واقليم الجنوب، وقد اكدت بعض التحليلات الديمغرافية التي اجرتها دائرة الإحصاءات العامة إضافة إلى المسوحات الاجتماعية التي اجرتها بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية، أن غالبية السكان هم من الفئة العمرية الفتية ٩٥،٥%، والفئة الشبابية ٤٠،٧%، وأن معدل الذكور ٥٢،٣% أكثر من معدل الاناث ٤٧،٧%،

وتعاني المملكة من مشكلة اختلال التوزيع السكاني، إذ يلاحظ أن اقليم الوسط واقليم الشمال واقليم الجنوب يمثلون ٦٣%، ٢٧%، ٩،٥%من جملة السكان على التوالي، ويصنف الأردن من الناحية الديمغرافي ضمن مجموعة الدول الاكثر نموا بسبب معدلات النمو العالية، التي بلغ متوسطها خلال السنوات الأولى من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين ٤،١% (اليونسف، ٢٠٠٤)، كما اعتبر الوضع الاجتماعي في الأردن من افضل الأوضاع في العالم النامي (اليونيسف، ٢٠٠٤) وذلك لارتفاع العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض نسبة وفيات الأطفال وارتفاع نسبة الملتحقين بالمدارس التعليمية، ويرجع السبب في ذلك إلى النظام الملكي الذي يستمد شرعيته السياسية من الدين الاسلامي، بالإضافة إلى قوته السياسية التي تمكن الأردن من الصمود امام التحديات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال استيعابها والتكيف معها والتعامل معها بلغة الحوار والمنطق والدبلوماسية السياسية، وكان نتاج ذلك وقائع سياسية مشهورة لعل من أهمها:التعددية السياسية، التعايش السلمي، الرضا الجماهيري، الاستقرار السياسي في الأردن على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعترضه بوساطة الطرق السلمية الداعية إلى ترسيخ الامن الاجتماعي والتمكين الاقتصادي وتحول الأردن إلى محطة اقتصادية تنموية.

لقد عرفت الأسرة في الدستور الأردني وحسب نص المادة السادسة بانها"أساس المجتمع، قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن"ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي اواصرها وقيمها، وتتحدد وتنحصر الأسرة في التعريف القانوني الشرعي لها:هي الزوج أو الزوجة أو احدهما فقط في حالة الترمل أو الطلاق والأبناء المقيمين معهما أو مع اي منهما في مسكن واحد، والأسرة بهذا المفهوم هي أسرة نووية تستند إلى شرطين أساسيين هما:عقد الزواج بين ذكر وانثى والاقامة تحت سقف واحد، وقد تكون مكونة من عدة اسر نووية وتربطها قرابة الدم وتتخذ اسما واحدا بالتالي فقد تضم الاجداد والاحفاد الذين يعيشون في مسكن واحد ويطلق عليها الأسرة الممتدة.

مؤشرات أسرية: (التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥ دائرة الإحصاءات العامة)

- عدد السكان ٩,٥٣١,٧١٢ نسمة من الأردنيين، ومعدل النمو السكاني السنوي للأردنيين ٣,١%
- عدد السكان غير الأردنيين ٣٠% من اجمالي السكان
- عدد السكان السوريين (١,٣ مليون) (٢٠%من اجمالي السكان)
- معدل النمو السنوي لغير الأردنيين ١٨% لغير الأردنيين

- عدد الاسر ١،٩٧٧،٥٣٤
- حجم متوسط الأسرة ٤،٨ فرد
- نسبة الذكور في المجتمع ٥٣%
- نسبة مشاركة الأطفال الأردنيين في عمر التعليم الأساسي (٦-١٥سنة) ٩٠% نسبة متشابهة للذكور والاناث
- نسبة الامية للأردنيين لمن أعمارهم ١٣ سنة فاكثر ٦،٥%
- معدل المشاركة الاقتصادية للاناث ٢١%
- معدل المشاركة الاقتصادية للذكور ٧١%

وفيما يتعلق بالأسرة الأردنية فإن الإحصاءات تشير إلى أن معدل الانجاب الكلي قد انخفض معنويا من ٥،٦ مولود للمراة في العام ١٩٩٠ إلى ٣،٥ مولود في العام ٢٠١٢، وادى هذا الانخفاض إلى تغيير كبير في التركيب العمري للسكان، إذ انخفضت نسبة فئة صغار السن ١٥ سنة فاقل من حوالي نصف اجمالي السكان في نهاية السبعينات من القرن الماضي إلى حوالي ٣٧،٣% (الكتاب الإحصائي السنوي دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٣) من إجمالي السكان لعام ٢٠١٣ وهذا ادى بطبيعة الحال إلى ارتفاع في نسبة السكان الذين في سن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين١٥-٦٤ سنة، وكذلك ازدادت في حدود ضيقة نسبة كبار السن ٦٥ فاكثر من جملة السكان لأسباب أخرى أهمها تحسن الأحوال الصحية وانخفاض معدل الوفيات وزيادة معدلات توقع الحياة، وبهذا فقد بلغ اجمالي عدد الأسر في المملكة الأردنية الهاشمية ١,٩٧٧,٥٣٤ أسرة، وقد بلغ متوسط حجم الأسرة ٤،٨٢ فرد، حيث يشير ذلك إلى الانخفاض المستمر في متوسط حجم الأسرة خلال العقود الماضية منذ عام ١٩٧٩، وتشير الأرقام إلى أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بحوالي شخصين للأسرة الواحدة خلال اقل من اربعة عقود (٣٦) سنة، تمتد بين ١٩٧٩ و ٢٠١٥ ويعود هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتغير انماط وتكاليف المعيشة، وفي نفس الوقت تغير النظرة للأطفال وأنماط الانجاب والانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.

ان التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها الأردن في العقود الخمسة الأخيرة، قد تركت بصماتها ليس فقط على بنية الأسرة الأردنية وتركيبها (التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية) وانما أيضاعلى الوظائف التي تؤديها الأسرة للمجتمع ولاعضائها، كما اثرت هذه التغيرات في الأدوار المناطة بأفراد الأسرة مثل الزوج، الزوجة، الأبناء، كبار السن، مما أثر على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وفي الأدوار والمكانة التي يحتلونها، ونتيجة للتغيرات التي تطرأ على مكونات البناء الاجتماعي مثل التحضر، التغير التكنولوجي، التباين في الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو الحراك المهني وعمل المراة وانتشار التعليم والهجرة ومن أهم مظاهر التغير في العلاقات الأسرية في المجتمع الأردني ما يلي: (تقرير أحوال الأسرة الأردنية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١٥)

- انحسار سلطة الأب وتراجعها وانتشار النزعة الاستقلالية لدى الأبناء.
- زيادة مشاركة المراة في اتخاذ القرار نظرا لزيادة مشاركتها في سوق العمل بالرغم من انخفاض هذه المساهمة مقارنة بمساهمة الرجل الا أن هذه المشاركة قد منحت المراة مزيدا من التأثير في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون الأسرة.
- تناقص التفاعل النوعي بين أفراد الأسرة بسبب تدني الوقت اليومي الذي يقضيه أعضاء الأسرة معا نتيجة خروج الأمهات للعمل ونتيجة انشغال الآباء في اعمالهم أو هجرتهم خارج البلاد أو في اماكن بعيدة عن مكان اقامة الأسرة الامر الذي ادى إلى حدوث تباعد بين أعضاء الأسرة، إذ تكاد أن تكون الأسرة مكان للايواء ومصدر الدخل لهم.
- ادى حلول قيم ومعايير جديدة للأسرة إلى خلق فجوة جيلية بين الآباء والأبناء تضاف إلى الفجوة المكانية والعاطفية فتباينت القيم والطموحات والمسلكيات بين الاجيال الامر الذي احدث معه توترا على النسيج الاجتماعي الأسري فزاد بذلك التوتر الأسري الذي قد ينتهي احيانا بانتشار العنف الأسري، وقد تباينت ملامح هذه الفجوات ما بين الريف والحضر الأردنيين حسب درجات الاتصال والعزلة بهذه المؤثرات كما أثر ذلك في التي زيادة حجم الظواهر التي تهدد الاستقرار المجتمعي في ظل ظروف المستوى المعيشة التي تعاني منها الأسرة الأردنية كالفقر والبطالة فارتفعت معدلات أطفال الشوارع وتشغيل الأطفال والجريمة والمخدرات

وبالرغم من التغيرات التي طرات علي المجتمع الأردني وعلى الأسرة الأردنية الا أنه لا يزال المجتمع الأردني يقوم على نواته الأساسية وهي البنية الأسرية الممتدة، مع أن هناك تزايد في

اعداد الاسر النووية في المجتمعات العربية الحضرية الحديثة ومنها الأردن، الا أن الأسرة النووية في الأردن تختلف من مفهوم الأسرة النووية بالمفهوم الغربي والتي تقوم على ارتباط فردين وذريتهما فيما تعتبر الأسرة النووية الأردنية الحضرية الحديثة أسرة نووية ذات علاقات اجتماعية ممتدة مع العائلة الاوسع، حيث ما زالت هذه العائلة الكبيرة لها وزن هام في قرارات وخيارات الأسرة النووية، والذي اعتبر ذلك من الأسباب الهامة للطلاق في الأردن، وبالرغم من ذلك، فالأسرة النووية الأردنية تلجأ عادة إلى الأسرة الممتدة التي جاء منها الزوجان طلبا للعون والمساعدة المادية والاجتماعية وفي حل النزاعات والصراعات الأسرية وفي تحمل جزء من نفقات واعباء أساسية مثل تكاليف زواج الأبناء أو تعليمهم وغيرها من المساعدات المادية والسكنية والحياتية عموما، وبذلك تعتبر أسرة نووية بالحجم ممتدة بالعلاقات الاجتماعية، حتى بعد زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة فقد حافظت على تلك العلاقات في اماكن تجمعها في احياء هامشية في المدن الرئيسة بالمملكة تميزت هذه الاحياء بالانتماء إلى أسرة واحدة ممتدة ولا تزال تقيم علاقات وثيقة مع موطنها الاصلي في الريف وقراه.

ثانيا: عوامل الخطورة الاجتماعية في البيئة الأسرية الأردنية:

الفقر:

هناك عوامل محلية وإقليمية ودولية تسبب الفقر في الأردن: من العوامل المحلية ضعف سياسات التصحيح الاقتصادي وبعض برامج الخصخصة غير الناجحة، وتفشي الفساد في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، والاجراءات الضريبية غير المناسبة وتزايد اعداد العمالة الوافدة، بالإضافة إلى تدني مساهمة المراة في التنمية وضعف فعالية المؤسسات القائمة حاليا لتنظيم الفقراء، وأخيرا ضيق نطاق الحماية الاجتماعية، ومن العوامل الاقليمية وقوع الأردن ضمن منطقة تشهد نزاعات اقليمية كثيرة، والنزوح القسري لبعض الجنسيات المحيطة بالأردن كالفلسطينيين والسوريين والعراقيين نتيجة الأحداث والحروب، وانخفاض المعونات العربية، وتعثر التكتلات الاقتصادية، اما العوامل الدولية التي ساهمت في زيادة نسب الفقر في الأردن، الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض حجم المعونات الدولية والعولمة.

بلغ متوسط خط فقر الغذاء (الفقر المدقع) على مستوى المملكة ٣٠٣٦ دينارا للفرد سنويا عام ٢٠١٠ اي حوالي ٢٨ دينارا شهريا وعلى مستوى الاسره المعاريه (٥,٤) فرد بلغت قيمته ١٨١٤,٨ دينارا سنويا و١٥١,٢ دينارا شهريا (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠١٠)، ويعرف خط الفقر المطلق أو العام، على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد لتامين الحاجات الغذائية والحاجات الغير غذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحه والمواصلات، ويقصد بخط الفقر المطلق ذلك الخط التقديري الرقمي الذي يقاس بالحد الادنى من الإنفاق المطلوب لتغطية حاجات الفرد الأساسية (الغذائية وغير الغذائية) (الصقور وآخرون، ١٩٨٩:١٧) وبناءا على مسح نفقات ودخل الاسره لعام ٢٠١٠ تم احتساب خط الفقر المطلق بما قيمته ٨١٤ دينار للفرد على متسوى المملكة بمعني ٦٧,٨ دينار شهريا وللأسرة الميعارية البالغ حجمها ٥,٤ فردا ٣٦٦,١ دينارا شهريا وللأسرة التي يبلغ حجمها ٦ أفراد ٤٠٦,٨ دينارا شهريا

وبين التحليل أن نسبة الفقر في عام ٢٠١٠ قد بلغت (١٤,٤%) باعتماد السلة الاستهلاكية للاسر في نفس العام، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة (تم تحديد خط فقر عام للاسر الأردنية باستخدام سلة استهلاكية تعكس مستوى رفاه لاقل ٣٠% من السكان)، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) ٨١٣,٧ دينارا للفرد سنويا أي (٦٨) دينار للفرد شهريا كما بلغ خط الفقر المدقع للأسرة (خط فقر الغذاء) ما قيمته ١٥١,٢ دينارا شهريا علما بأن خط الفقر الغذاء قد بلغ ٣٣٦ دينارا للفرد سنويا اي ٢٨ دينار للفرد شهريا وتجدر التنويه أن اعتبار الفرد فقيرا حسب هذه المنهجية يرتبط بخط الفقر العام للمملكة.

وبالنسبة لإنفاق الأسرة فقد ارتفع متوسط إنفاقها في عام ٢٠١٠ على السلع الغذائية بنسبة ٣% عن عام ٢٠٠٨، وعلى السلع غير الغذائية بنسبة ٩,٦%، وتحتل مجموعة التبغ والسجائر أكثر مجموعة من الإنفاق الأسري، إذ يبلغ متوسط الإنفاق عليها ٤٢٤ دينارا سنويا اي ١,١٦ دينارا يوميا، وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية أظهرت النتائج ارتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة، حيث بلغ ٧,٢ فردا مقابل في الشريحة الافقر ٤٧% من مجموع السكان حيث شكلو ١٧% فقط من السكان في الشريحة الاغنى، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الانجاب ونسبة الاعالة في الشريحة الافقر وانخفاضها في الشريحة الاغنى، واشارت النتائج إلى انخفاض نسبة كبار السن من السكان في الشريحة الافقر، حيث بلغت ٣,٤% مقابل ١٦,٥% في الشريحة الاغنى، وترتفع نسبة السكان من الاميين في الشريحة الافقر حوالي ٥٧,٧% مقابل ٣٥% في الشريحة الاغنى كما

وترتفع نسبة حملة المؤهلات التعليمية في الشريحة الاغنى مقارنة بالشرائح الاخرى وخاصة الشريحة الافقر، حيث بلغت نسبتهم أكثر من خمسة اضعاف في الشريحة الافقر (٣٩,٩% للشريحة الاغنى مقابل ٨,٥% للشريحة الافقر).

كما شكل المتعطلون ١٥% من قوة العمل في شريحة الاغنى، في حين بلغت نسبتهم ٢٧,٧% في شريحة الفقراء، اما فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل المقاس بمعامل جيني الذي يقيس درجة اللامساواة في توزيع اجمالي الدخل، حيث يتحسن مؤشر العدالة كلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر وتتضاءل العدالة كلما اقترب من الواحد الصحيح، فقد بلغت قيمته ٠,٣٧٦ مظهرا تحسنا طفيفا في عدالة التوزيع بنسبة انخفاض بلغت ٤,٥% في عام ٢٠١٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٨، حيث كانت قيمته ٠,٣٩٣ انذاك وبما يخص الشرائح السكانية المختلفة من اجمالي دخول الاسر في المملكة، يلاحظ ارتفاع حصة الشريحة السكانية الاغنى في المملكة من اجمالي الدخل الخارجي ٤١% عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣,٢% عام ٢٠١٠، كما وأظهرت نتائج البيانات المتاحة انخفاض حصة الشريحة الافقر من السكان من اجمالي دخول الاسر في المملكة من ٩,٢% عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٨% (الاكثر فقرا) تراجعت أوضاعها الاقتصادية، مما يعني أن التطورات الاقتصادية كالسياسات المالية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومة خلال عام ٢٠١٠ لا تصب في مصلحة الفئات الاكثر فقرا، اما فيما يخص الشرائح السكانية الثلاث الباقية والتي تبلغ حصتها ٦٠%، من اجمالي السكان فقد استحوذت على حصة من الدخل الاجمالي الجاري للمملكة بلغت ٥٠% عام ٢٠١٠ مقابل ٤٨% في عام ٢٠٠٨، وهكذا يتضح من هذا التحليل التحسن الذي تم تسجيله في حالة فئات السكانية المتوسطة مقابل تراجع الوضع النسبي للفئات السكانية الاكثر فقرا، مما يعني في المحصلة عدم تحقيق مستويات اكبر من العدالة في توزيع الدخل.(دائرة الإحصاءات العامة، تقرير الفقر، ٢٠١٠)

ويجدر الإشارة إلى المظاهر الإيجابية في الأردن، أن نسبة الفقر البشري اقل من نسبة فقر الدخل والإنفاق، على عكس كثير من المجتمعات العربية أو النامية التي يزيد فيها الفقر البشري على فقر الدخل وذلك نتيجة الانجازات التنموية التي تم تحقيقها في المجالات التعليمية والصحية (أسرة أردنية، واقع وأرقام، ٢٠٠٩، المجلس الوطني لشؤون الأسرة:١٣)

البطالة:

أهم سمات البطالة في الاقتصاد ألأردني أنها بطالة سلوكية، ناجمة عن عزوف ألأردنيين عن بعض المهن المعروضة، وأنها بطالة هيكلية تمثل شريحة من القوى العاملة التي لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة، بالإضافة إلى وجود بطالة بسبب الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وعدم توفر البيانات الكافية عن فرص العمل المتوفرة.

تتجلى تحديات البطالة في النقاط التالية :ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل، العوامل الديمغرافية، وإتجاهات الطلب على الأيدي العاملة، وسياسات التشغيل في القطاع العام، وعدم كفاءة برامج دعم التشغيل، وتدني مستويات التدريب، وسوء وضع قطاع النقل العام مما لا يمكن الشخص من البقاء في مكان سكنه والعمل في محافظة أخرى الأمر الذي يزيد من البطالة في المحافظات خاصة وأن محافظة العاصمة تحظى بالقدر الأكبر من فرص العمل. ونلاحظ معدلات توظيف الحكومة تقارب ثلاثة أضعاف نسبة النمو السكاني، مما شجع على توجه الشباب نحو العمل الحكومي حيث توفر ظروف العمل التأمين الصحي والاجتماعي وتتميز بالاستقرار وتدني ساعات العمل بالنسبة للقطاع الخاص.وربما ساعد ارتفاع الأجور في القطاع العام للفئات الأقل تعليما إلى تشبثها بالعمل الحكومي، بالإضافة إلى وجود فارق في الأجور بين القطاعين بالنسبة للاناث، وفارق ترتيبات العمل والامتيازات الاضافية، مضافا اليها النظرة الاجتماعية، الأمر الذي شجع المرأة على الإقبال على العمل في القطاع العام .

وبالنسبة لبطالة النساء في الأردن فمن المؤسف أن الأردن ثالث دولة في العالم من حيث ضحالة انخراط المراة في سوق العمل حيث تشارك إمرأة واحدة فقط من بين ثماني نساء (١٢,٧% في الجولة الثانية من مسح العمالة) في سوق العمل حسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة، وتعاني المرأة من التمييز في الأجور في القطاعين العام والخاص حيث يقل أجرها عن أجر الرجل بالثلث تقريبا في القطاع العام بينما يقارب نصف دخل الرجل في القطاع العام بالرغم من انجازات المرأة الأكاديمية وتفوقها على الرجل في معدلات التوجيهي والقبول والدراسة في الجامعات. ومن الواضح أن التمييز يبدأ في الأسرة ويستمر في جميع مراحل نمو الفتاة، حيث تبين دراسة صادرة عن الجامعة الهاشمية حول الأدوار الجندرية في الأسرة الأردنية أن ٥٢% من الأسر الأردنية تعارض لعب الفتاة بالدراجة أو السلاح، وترى ٧٢% بوجوب مساعدة الفتاة في العمل المنزلي،

وتفضل ٧٠ % عمل الفتاة في القطاع العام، بينما تصر الغالبية العظمى (٩٣%) أن العمل الملائم للفتيات هو التعليم.

وتشير الدراسات والتقارير العلمية حول ظاهرة البطالة في المجتمع الأردني في ارتفاع معدلات المتضررين من هذه الظاهرة، (إبراهيم، ١٩٩٦؛ مركز الدراسات الأردنية؛ دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٣) فقد بلغ معدل العاطلين عن العمل في نهاية عقد ستينات القرن العشرين ١٠،١٥% وانخفض إلى ٧،٧٥% في عقد السبعينات والى ٦،٢٨% في عقد الثمانينات وارتفع إلى ١٥،٦٩% في عقد التسعينات وانخفض إلى ١٤،٥٥% في السنوات الاربع من عام ٢٠٠-٢٠٠٣ وتراوحت معدلات البطالة ما بين الفترة ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٣ (١٢،٠%-١٢،٥%)، (وزارة العمل التقرير السنوي ٢٠١٤) ثم ارتفعت في عام ٢٠٠١٥ لتسجل ١٢،٩% (دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الربعي للبطالة، ٢٠١٥)

وقد اصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الربعي حول معدل البطالة في المملكة لعام ٢٠١٥ وكانت من أهم النتائج ما يلي:

- بلغ معدل البطالة ١٢،٩% للذكور ١١،٠% مقابل ٢٢،١% للاناث
- معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة الشهادات الجامعية حيث بلغ ١٨،٧% مقارنة بمستويات تعليمية أخرى.
- على مستوى المحافظات فقد سجل أعلى معدل للبطالة في محافظة معان بنسبة ١٦،٧٥ وادنى معدل للبطالة في محافظة جرش بنسبة بلغت ٩،٨% (مسح العمالة والبطالة دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤-٢٠١٥)

العنف الأسري:

لقد جاء استحداث وحدة حماية الأسرة (إدارة حماية الأسرة) التابعة لمديرية الامن العام في عمان ١٩٩٨ لزيادة القدرة الوطنية للاستجابة لحالات العنف والاساءة والأهمال الواقعة على كل المواطنين من نساء وأطفال ورجال، أن معدل حدوث الاساءة العالمي المقبول في اي مجتمع ٤٠ حالة لكل عشرة الاف نسمة (٤ حالات لكل ١٠٠٠ مواطن) وهذا المعدل لا يمكن قبوله في الأردن نظرا لان قانون العقوبات في الأردن يعرف الاساءة بشكل مختلف عما هو في البلدان الاخرى وبفرضيات تختلف عن تلك التي تحكم المعدل العالمي.

ويعتقد أن الحالات التي تصل إدارة حماية الأسرة الشديدة والتي استنزفت كل الحلول البديلة التي يضعها المجتمع امام هذه الحالات ولم يبقى لها سوى الحل الأخير وهو التبليغ للإدارة، مما يجعل افتراض نسبة تبليغ ٥٠% من كل الحالات الموجودة في المجتمع الأردني افتراضا منطقيا وأن معدل حدوث الاساءة في العاصمة ب ١٢،٢ لكل ١٠٠٠٠ نسمة بنسبة ٣٠% من المعدل العالمي.(الدراسة الوطنية للأطفال الاقل حظا في الأردن، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٢)

بالرغم من عدم وجود مقياس دقيق لمعدلات الاساءة للأطفال والعنف الأسري والاساءة للمراة وكبار السن، الا أن التقديرات المتحفظة تشير إلى وجود ضحايا من العنف الأسري في الأردن بمعدلات تكاد تكون مرتفعة حيث أنه يعكس حجم الضغوطات والتوترات التي بدات تظهر في الفترة الأخيرة في الأسرة الأردنية، ويفتقر الأردن إلى مسوحات وندرة الدراسات العلمية المسحية لتقدير الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة الخطيرة، (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٨)

لقد بينت الدراسات الاجتماعية بأن أهم أسباب العنف الأسري في المجتمع الأردني هو الخلافات الزوجية حيث تعتبر الشرارة الأولى التي تولد العنف، بالإضافة إلى كثرة الأطفال في المنزل، فيزيد عدد أفراد الأسرة من احتمالية التعرض لمواقف العنف فقد بينت دراسة العواودة ١٩٩٨ أن نسبة العنف لدى الاسر التي يتراوح أفرادها بين (٥-٩) هي ٤٩،٨%تقريبا من حالات وقضايا العنف الأسري في حين بلغت في الاسر التي يتراوح عددها بين(١-٤) ما نسبته٣٠،٦%، كما يرتبط كثرة عدد الأطفال في المنزل المزدحم وصغر المساحة مقارنة بعدد الأطفال مما يزيد من حدوث المواقف العصبية لدى أفراد الأسرة، كذلك من أسباب العنف في الأسرة الأردنية صراع الدور الاجتماعي، ونمط الأسرة الممتدة التي تتميز بكثرة الأفراد يعيشون في مكان مشترك الامر الذي يخلق المشكلات باستمرار وبالتالي تولد مواقف للعنف، كما أن للأسباب النفسية دورا في العنف الأسري كعدم القدرة على تحمل مواقف الاحباط والضغط النفسي وضعف الاحساس بالمسؤواية تجاه الأسرة حيث تشير الدراسات أن الآباء والأمهات الذين يمارسون العنف هم من مضطربي الشخصية، (ابوحجلة، ١٩٩٨) وهناك الأسباب الاقتصادية كالفقر والبطالة ووسائل الاعلام وشبكة الانترنت وما يبث من خلالهما من مشاهد ومظاهر للعنف.

وقد أظهرت دراسة البداينة ٢٠٠٤ بأن ٤٥% من زوجات داخل المجتمع الأردني قد تعرضن لشكل من أشكال العنف العائلي وأن قضايا العنف قد تجاوزت ٢٠٠٢ الضعفين عما كانت عليه في عام ١٩٩٨، واشارت دراسة مسحية بمدينة الزرقاء (درويش، ٢٠٠١) إلى أن معدل العنف كان منخفضا بشكل عام وأن الفئة العمرية الاكثر ممارسة لسلوك العنف هي الفئة ٣٠-٣٩ وأن الآباء هم الاكثر ممارسة للعنف اما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد انخفضت ممارسة العنف بارتفاع المستوى التعليمي ويزيد في الاسر ذات الدخل المحدود أكثر من الاسر ذات الدخل المتوسط وفي الاسر التي يكون فيها الآباء أو الازواج متعطلون عن العمل مقارنة بالاسر التي يعمل الأب فيها.

كما اجريت دراسة اعدها المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة عن العنف الأسري في الأردن٢٠٠٨، بعنوان "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي العنف الأسري"، وقد كشفت الدراسة بأن أكثر انواع العنف الأسري ممارسة في الأردن هوالعنف الجسدي بنسبة ٨٦%، وأن الذكور هم أكثر مرتكبي العنف في الأسرة الأردنية، وأشارت الدراسة إلى أن غالبية العنف الأسري يمارس من جانب فرد وأحد من أفراد الأسرة، كما أن غالبية المُساء إليهم يمارس عليهم أكثر من شكل من أشكال العنف، وكانت أعلى نسبة ممارسة للضرب باليد أو الرجل (٧٦,٦%). والسب والشتم والتحقير (٥١,٤%). والصراخ (٢٠,٣%). ومنع المصروف عن أفراد الأسرة (١٨,٥%). إضافة إلى أهمال الزوج لمتطلبات الزوجة (١٨,١%). كما وأظهرت الدراسة أن (٦٢,١%) من حالات العنف الأسري يمارس بشكل أكبر في الأسر التي يبلغ عدد افردها ٥ أفراد فأقل. وأن (٣٩,٧%) من أسر حالات العنف الأسري كانت من شريحة الدخل الشهري ٣٠٠ دينار فأقل، وبينت الدراسة أن غالبية مرتكبي العنف الأسري من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وحوالي ثلث مرتكبي العنف الأسري من فئة العاملين، كما أن أكثر من ثلثي حالات العنف الأسري تمارس من قبل الزوج أو الأب، وأن أكثر من نصف مرتكبي العنف الأسري تكررت ممارستهم للعنف، وفيما يتعلق بخصائص المساء اليهم فبينت الدراسة أن غالبيتهم من النساء البالغين، وغالبيتهم من العاطلين عن العمل و أعلى نسبة ممارسة للعنف الأسري تقع على أفراد الفئة العمرية ١٦-٢٥ سنة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب العنف من وجهة نظر الأفراد المُساء إليهم هي السمات الشخصية للمسيئين، مثل "العصبية الزائدة، والجهل وعدم المعرفة، والمرض النفسي أو العقلي، والبخل، والمرور في مرحلة مراهقة، والغيرة، والاتكالية، والأنانية، وعدم تحمل المسؤولية " إضافة إلى الخلافات بين الزوجين وبين أفراد الأسرة، والعوامل المادية والصعوبات المالية التي تواجه الأسرة، وتدخل أهل الزوج والزوجة في شؤون الأسرة ووفقا لأرقام رسمية صدرت أخيرا عن إدارة حماية الأسرة التابعة للأمن العام، حيث بلغت عدد حالات النساء المعنفات ٧٩٣١ حالة وذلك عام ٢٠١٢، وأحيلت منها إلى القضاء بنسبة ٢٧% وللحاكم الإداري ١٢% ومكتب الخدمة الاجتماعية التابع لحماية الأسرة ٦١% ووفق الأرقام ذاتها تعرضت ٥٨٧ أنثى لتعنيف جنسي، ٢٩٥ فتاة منهن بالغات و٢٨٣ طفلات.

وقد قال الناطق الاعلامي في وزارة التنمية الاجتماعية فواز الرطروط في تحقيق صحفي أن عدد حالات العنف الأسري التي وقعت ما بين عام ١٩٩٧-٢٠١٥ بلغت خمسين الف حالة اي بمعدل ١٨٠٠ حالة سنويا في ظل صعوبة اغلاق ملفات الحالات المسجلة عنفا، بسبب بقاء عوامل الخطورة في محيط اصحابها الذين معظمهم من النساء والأطفال، وأن هناك زيادة بعدد حالات العنف المسجلة ما بعد عام ٢٠١١ والبالغ عددها اربعة الاف حالة سنويا نصفها عنف ضد الأطفال والنصف الاخر للنساء مبينا أن أكثر انواع العنف شيوعا هو العنف النفسي والمتسبب فيه الازواج والاخوة في حين أن العنف الواقع على الأطفال هو عنف جسدي والصادر عن الآباء وغيرهم من مانحي الرعاية للأطفال(www.alrai.com).

وفي دراسة للغرايبة ومعايطة ٢٠٠٢ عن العنف ضد النساء فقد وجدت الباحثتان أن معدل العنف ضد المراة قارب من٣٠% من عينة الدراسة الباغة ٤٢ امراة معنفة وأن أشكال العنف في الأسرة الادنية تتركز في العنف الجسدي والضرب من قبل الرجل بوساطة اليدين وضرب الزوجة والأولاد ويأتي العنف الاجتماعي بالمرتبة الثانية المتمثل بعدم اظهار الاحترام للزوجة امام الاخرين واذلالها امام ابنائها ويليه العنف المالي المتمثل باخذ مال المراة وعدم الإنفاق عليها، وتذكر العواودة أن العنف الاجتماعي هو الاكثر انتشارا في المجتمع الأردني حيث بلغت ٥٦% من أفراد العينة المبحوثة في دراستها، وبلغت كذلك حرمان المراة من الخروج كاحد أشكال العنف الاجتماعي ٦٥،٨%، في حين بلغت ما نسبتهن ٩٧،٣% من أفراد العينة تعرضن لشكل واحد من أشكال العنف الاجتماعي (العواودة، ٢٠٠٢: ١٢٣).

التسرب المدرسي:

أخذت ظاهرة التسرب من المدارس التي تعد من الظواهر الخطيرة، وتتيح للطالب الخروج من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية التي كان قد ابتدأ فيها تطفو على السطح في الكثير من دول العالم ومنها الأردن، لتصبح بذلك من الظواهر الخطيرة التي تهدد مستقبل الشباب في المجتمع الأردني، خاصة بين صفوف الطلبة الذكور، أكثر منها بين الإناث، حيث أن غالبية هؤلاء الطلاب يتركون المدرسة للتوجه للعمل، أو لمصاحبتهم لرفاق السوء، وبخاصة ممن يكبرونهم سنا، أو ممن اضطروا لترك المدرسة لأسباب عديدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والأسرية، رغم الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الأخرى في المجتمع سواء منها الحكومية أو الأهلية للحد من هذه الظاهرة. على الرغم من أن الأردن يحتل المرتبة الأولى عربيا من بين ١٥ دولة عربية مشاركة في التقرير السنوي العالمي لقياس تقدم الدول باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع وانها تحتل المرتبة الخامسة والاربعين عالميا بين ١٢١ دولة (مقالة للجريدة الرأي الأردنية، منشورة في ٢٠٠٧/٢/١٩ www.alrai.com وانه حقق معدلا مرتفعا في التحاق الطلبة في الصفوف الاربع الأولى الا أنه يواجه مشكلة صعبة في موضوع التسرب من المدارس إذ لم يتم وضع دراسة خاصة في المدارس الأردنية، حيث أن هناك تقديرات بارتفاع عدد المتسربين إلى ما يقارب ٥٣ الف طفل في عام ٢٠١٧.

وضعت وزارة التربية والتعليم الأردنية خطة للحد من ظاهرة التسرب في المدارس تسمح بعودة الطلبة إلى المدرسة خلال ثلاث سنوات من تاريخ التسرب، إضافة لبرامج الوزارة للحد من التسرب التي تبدأ من الأنظمة المرنة التي تسمح بعودة الطالب إلى المدرسة خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسربه، إضافة إلى مجانية التعليم في مدارس الوزارة، وإعفاء ٢٠% من الطلاب غير القادرين من التبرعات الرمزية، ومن ضمن برامج الوزارة في الحد من التسرب برنامج تعزيز ثقافة المتسربين الذي تقدمه الوزارة في ٢٧ مركزا، حيث يتم تزويد الدارسين بمجموعة من المهارات والاتجاهات من خلال برنامج تعليمي للفئة العمرية من ١٣ إلى ١٨ للذكور ومن ١٣-٢٠ للإناث، وبرنامج الحد من عمل الأطفال، الذي تطبقه الوزارة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لحماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، ومشروع تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة الذي يهدف إلى تمكين الطلبة من المهارات الحياتية النافعة بما يساهم في إيجاد بيئة تعليمية داعمة ومريحة، ويساهم في تحصينهم من الوقوع بالمشكلات ومنها العنف والإساءة وتوفر التربية مراكز مسائية لتعزيز ثقافة المتسربين بما لا يعيق عملهم على مدار ٢٤ شهرا ليتم إعدادهم للالتحاق بمركز التأهيل المهني

قطع الأردن شوطا كبيرا في تعميم التعليم الأساسي حيث هناك ٩٧ % من الأطفال ملتحقون في التعليم الأساسي في الأردن وأن نسبة التسرب قليلة جدا وتشكل (٤ بالالف) في الوقت الذي تؤكد فيه منظمة اليونسكو أن عدد الأطفال الأردنيين المتسربين من المدارس هو ١٨٠ الف طفل. ويشير المسح السكاني الذي اجرته دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١٥ إلى أن ١،٥% من الأطفال خارج المدرسة كذلك فقد أظهرت الإحصاءات أن ١% من الأطفال بين ٩ إلى ١٥ عاما عاملون ومن كل ٥ منهم ١ فقط يذهب إلى المدرسة وقد بينت نتائج المسح الذي اجرته دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بأن ما نسبته ٨٥% من الأطفال العاملين قد تركوا المدرسة بعمر (١٢-١٧) سنة. ويعود السبب أن الطفل كان ضعيف في الدراسة أو غير مهتم بالمدرسة وشكلت نسبتهم ٥٩%.

كما وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى انخفاض نسبة التسرب في مدارس المملكة خلال العام ٢٠١٠حيث بلغت النسبة ٠٠٠٣% في المدارس الحكومية بين الصفوف من أول إلى عاشر بينما يبلغ معدله في الصف الأول ١ لكل ١٠ الاف طفل ويرتفع التسرب إلى ٧ كل ١٠٠ الف في الصف العاشر، بينما بلغت نسب التسرب من المدارس في دول متقدمة ٣%، وأن عدد الطلبة المتسربين من المدارس في المملكة للعام الدراسي ٢٠٠٧ حوالي٦٠٢٠ طالب وطالبة من أصل مليون وستمئة ألف، بحسب إدارة التعليم العام وشؤون الطلبة في وزارة التربية والتعليم، حيث صنفت نسبة التسرب في المملكة ضمن النسب الأقل على مستوى العالم العربي. (وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي، ٢٠١٣)

وأظهر الاطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال التي قام بها المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة أن الفقر من الأسباب الرئيسية لتسرب الأطفال من المدارس، وارتفاع معدل البطالة وتدني مستوى المعيشة، حيث أن العديد من الأطفال يتجهون لسوق العمل رغبة في زيادة دخل الأسرة أو بسبب عجز الأهل عن الإنفاق على الطفل، حيث اشارت دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن أن ٦٥% من عينة الدراسة « الأطفال العاملون « يساهمون في

زيادة دخل الأسرة حيث ٣٥% من الأطفال ينفقون ما يتقاضونه على مصاريفهم الشخصي، .كما كشف الاطار الوطني بأن من الأسباب الاخرى لتسرب الأطفال من المدارس هي المشكلة التربوية في ظل غياب المتابعة من قبل المدارس في حال انقطاع الطالب عن الدراسة بالرغم من الزامية التعليم، إضافة إلى العنف المدرسي وعدم الرغبة في اكمال التعليم وضعف التحصيل العلمي، حيث تشير نتائج دراسة المؤشرات الأقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن لعام ٢٠١١ أن ٧٦% من الأطفال العاملين ينتمون لاسر يبلغ عدد أفرادها من (٦- ١٠) أفراد وأن ٩٦% من أمهات الأطفال لا يعملن و٤% منهن يعملن في مهن بسيطة كعاملات نظافة أو مراسلات في القطاعين الخاص والحكومي.

عمالة الأطفال:

يعتبر عمل الأطفال مشكلة معقده لها جذورها في العادات والتقاليد والثقافة والهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وتترك هذه المشكلة اثارا سلبية على النمو الذهني للطفل بالإضافة إلى الاثار الجسدية والنفسية كما يشكل عمل الأطفال انتهاكا لحرية الطفل وحقوقه الأساسية

تؤشر إحصائيات منظمة العمل الدولية أن مشكلة عمل الأطفال هي من أهم التحديات التي تواجه العالم حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد الأطفال العاملين لا يقل عن ٢٥٠ مليون وهذا العدد آخذ في التزايد وفي دراسة اجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لتقدير عدد الأطفال العاملين في الأردن ٢٠١٤-٢٠١٦ ممن هم في الأعمار ٦-١٧سنة توصلت الدراسة إلى أن عدد الأطفال العاملين يتراوح بين ٣٦الف و ٤٠الف في سنوات الدراسة ٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦.

كذلك من نتائج هذه الدراسة بأن معظم الأطفال العاملين قد تسربوا بعد اكمالهم المرحلة المتوسطة (أول ٩سنوات من التعليم)، حيث ١,٣% من الأطفال العاملين لم يكملوا المرحلة الابتدائية وأن ٣٤,٤% قد اكملو المرحلة الابتدائية فقط كما أن نحو ٦٠% من الأطفال العاملين قد اكملوا المرحلة المتوسطة، اما نسبة الأطفال العاملين الذين انهوا الصف الأول الثانوي أو الثاني ثانوي أو يتسربوا اثناء دراستهم في المرحلة التعليمية الثانوية فلا يتجاوز ٥%.

جدول رقم(١) تقدير عدد الأطفال العاملين باستخدام نسب نمو المتسربين ٢٠١٤-٢٠١٦

السنه	تقدير عال متشائم	تقدير معتدل	تقدير منخفض متفاءل
٢٠١٤	٤٢٤٨٥	٤٠٤٦٢	٣٨٤٣٩
٢٠١٥	٣٧٨٦٥	٣٦٠٦٢	٣٤٢٥٩
٢٠١٦	٣٧٧٨٢	٣٥٩٨٢	٣٤١٨٣

جدول رقم(٢) تقدير عدد الأطفال العاملين باستخدام نسب نمو الطلبة ٢٠١٤-٢٠١٦

السنه	تقدير عال	تقدير معتدل	تقدير منخفض متفاءل
٢٠١٤	٤٠١٩	٣٨٧٨٠	٣٦٨٤١
٢٠١٥	٤٠٢٢٥	٣٨٣٠٩	٣٦٣٩٤
٢٠١٦	٤٠٢٦١	٣٨٣٠١	٣٦٣٨٦

ولدى تتبع معدلات النمو اعلاه (جدول رقم٢، ١) فإن هنالك احتمال كبير بأن نسب النمو في عدد الطلبة هو الاكثر ملائمة للبناء التوقعات لعدم الدقة في تسجيل الطلبة المستربين لذلك فإن من المتوقع أن يكون حجم عمالة الأطفال بالأردن نحو ٣٦الف و ٤٠الف في عام ٢٠١٦.

وبحسب نتائج المسح الميداني عام ٢٠١٣ الذي اجراه المجلس الوطني لشؤون الأسرة (تقرير أحوال الأسرة الأردنية ٢٠١٥) حيث بلغ عدد الأسر التي لديها أفراد في الفئة العمرية ٦-١٨ سنة ١٣٣ أسرة وبنسبة ٥٩،٤% من مجموع الاسر الكلي في المسح وأن ٩،٩% من الاسر لديها أفراد في الفئة العمرية ٦-١٨ سنة غير ملتحقين بالدرسة وبلغ مجموعهم ٢٤٨ فرد، وبلغ عدد الأطفال العاملين ٨٧ طفلا، يشكلون ما نسبتهم ٣٥،١% من مجموع الأطفال غير الملتحقين بالدراسة و ٣،٠% من مجموع الأطفال في الفئة العمرية ٦-١٨ سنة، أن غالبية الأطفال العاملين يعملون في اوقات الدوام المدرسي وبنسبة ٨٦،٢% فيما ١٣،٨% منهم يعملون في العطل الدراسية وبعد انتهاء الدوام المدرسي.

وتشير الإحصاءات المتوفرة حول حجم الظاهرة في الأردن أن اعداد عمالة الأطفال في العاصمة تفوق اعدادها في باقي مناطق المملكة، إذ تبلغ نسبتها في عمان (٧٥%) تليها محافظة الزرقاء (٢١%) ويتراوح المعدل العمري لنصف العاملين في الأردن من ١٥-١٧عاما، يعملون في مختلف أشكال المهن، ولغاية ٢٠٠٦ وعلى الرغم من أن الأردن كان من أول الدول العربية

التي صادقت على البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال في عام ٢٠٠٠، الا أن (٧٠%) من الأطفال العاملين في الأردن يحصلون على اجور اقل من الحد الادنى المعمول به (١١٠) دنانير أردنية، وكشفت دراسة لوزارة العمل أن (٥٠%) من عمالة الأطفال تتم في محال صيانة واصلاح السيارات والنصف الاخر موزعون بين مشاغل الحدادة والنجارة ومحصلي الاجرة في حافلات الركوب العامة.

الجريمة:

تسجل الجريمة بالأردن أرقام جديدة بغض النظر ما اذا اتفقت هذه الأرقام مع النسب العالمي ام لا، وليس ضروريا أن تتفق لان ظروف الأردن تختلف اي مجتمع من المجتمعات، فالمقارنات هنا احيانا مجحفه وهي من ضروب المبالغة المسيئة، حيث ما زال المجتمع الأردني مجتمع نقي من الجرائم الخطيرة، الا أن ما يقدمه الاعلام الحر "التلفزيون والانترنت" غير الخاضع لأي شكل من الرقابة تعتبر من منبهات تحفز على الجريمة والتي تنبؤ باحتمالة ارتفاع معدلات الجريمة مستقبلا.

شهد الأردن تطورا حقيقيا في اساليب وادوات المواجهة للجريمة ونجاحات للجهات الامنية المعنية بالملاحظة (وقائيا) والملاحقة (جنائيا) للوصول إلى الفاعل، إذ أكد تقرير إحصائي جنائي أن نسبة اكتشاف الجريمة في الأردن تبلغ (٩٢،٧) بالمائة وهي تعد من أعلى النسب في العالم وأشار التقرير إلى أنه رغم الأرقام المسجلة لواقع الجريمة تؤكد أن نمو الجريمة في الأردن ضمن المستوى الطبيعي، ومما لا شك فيه أن الاجهزة الامنية الأردنية كانت دائما وما زالت تسبق الجريمة بعشرات الخطوات، حتى بالرغم من تطوير المجرمين لادواتهم واساليبهم، والمعادلة الامنية الجديدة تقتضي البحث أن بؤر محتمله للجريمة لمعالجتها وهي من الاجراءات الوقائية من الجريمة العادية في الأردن.

شهد الأردن انخفاضا في معدلات الجريمة إذ شهد ٢٤٢٤٤ جريمة في عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٦٨٠٤ جريمة عام ٢٠١٥، وبحسب التقرير الإحصائي للعام ٢٠١٥ الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الامن العام أن الجرائم التي تقع على الاموال هي أكثر الجرائم انتشارا في المجتمع الأردني بينما تعتبر الجرائم المخلة بالثقة العامة الاقل انتشارا، وبين التقرير أن معدل الجريمة في المملكة بلغ ٢٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان لعام ٢٠١٥ ليسجل انخفاضا ملموسا عن السنوات الخمس الماضية، حيث سجل العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ أعلى المعدلات لتسجل ٤٤ جريمة لكل ١٠ الاف نسمة، كذلك فقد اشار التقرير أن عدد الجرائم التي ارتكبها العاطلون عن العمل في عام ٢٠١٤ بلغ ٢٢٧٣ جريمة من مجمل الجرائم التي ارتكبت في المملكة، ٦٢،٣٠% منها وقعت على الاموال وكانت هي النسبة الاكبر من مختلف أنواع الجرائم الاخرى، اما الجرائم المرتكبة من قبل طلاب الجامعات والمدارس فقد بلغت ٢٠٦٩ جريمة احتلت أيضا الجرائم المالية بواقع ٥٤،٨٦%، وحول جرائم المخدرات التي تعاملت معها الاجهزة الامنية خلال العام ٢٠١٥ فقد تم تسجيل ١١٠٦٢ جريمة، وبحسب الإحصائيات فإن معدل جريمة المخدرات طبيعي بالمقارنة لعدد السكان، حيثتم تسجيل ١٢ قضية مخدرات لكل ١٠ الاف نسمة فيما سجل ١٦ جريمة لكل ١٠ الاف نسمة في العام ٢٠١٤، وأظهر التقرير أن عدد جرائم المخدرات التي ارتكبها العاطلون عن العمل بلغ ٢٨٢٥ عام ٢٠١٥ فيما بلغت ٢٩٣٦ جريمة في عام ٢٠١٤، بمعدل انخفاض بلف ٣،٧٨%، اما جرائم المخدرات التي ارتكبها طلاب الجامعات والمدارس فقد بين التقرير أنه تم تسجيل ٦٧٩ جريمة عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٤ ١٥٣ جريمة وبمعدل زيادة تجاوز ضعفي النسبة. (مقارنة الجرائم المرتكبة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤مديرية الامن العام / إدارة المعلومات الجنائية)

ثالثا: واقع تأثير عوامل الخطورة الاجتماعية على البيئة الأسرية الأردنية:

بعد عرض خصائص الأسرة الأردنية والبيانات الإحصائية التي تعكس حجم التحديات التي تواجهها المملكة الأردنية الهاشمية، يتضح لنا بأن هناك العديد من التحديات وعوامل الخطورة الاجتماعية التي تهدد الأسرة والمجتمع الأردني، فالأردن يعاني من الفقر والبطالة والعنف الأسري والتسرب من المدرسة وعمالة الأطفال وهي عوامل اجتماعية خطيرة في ظل الزيادة السكانية المطردة الذي يعتبر من الأسباب المباشرة في تدني مستويات النمو الاقتصادي للمملكة بالإضافة إلى ما تفرزه من مشاكل اجتماعية تزيد من حدة هذه التحديات.

١- واقع خطورة الفقر على الأسرة الأردنية:

لم تبرز ظاهرة الفقر في الأردن إلا بعد منتصف الثمانينيات، فقد شهد الأردن في عقد السبعينيات انتعاشاً انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع دخولهم بصورة أفضل،

لكن الأوضاع الاقتصادية اختلفت اختلافاً واضحاً بعد منتصف الثمانينيات فقد أدى انخفاض أسعار النفط، وتراجع الصادرات الأردنية وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة في الخارج إلى ظهور مشكلة الفقر والبطالة، وقد تم تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر من خلال برنامج مكافحة الفقر الذي تشارك فيه جهات عديدة مثل القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة (برنامج مكافحة الفقر في الأردن، ٢٠٠٦).

اثبتت الدراسات العلمية أهمية العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية للأفراد حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يمكن أن تنعكس اثاره على كثير من الجوانب المعيشية الاخرى كالتعليم والصحة، ويمكن أن يمتد هذا التأثير إلى مستويات عمليات التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، فالانتماء إلى فئة اقتصادية معينة ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات المتبادلة في الأسرة وكذلك على نظام قيمها، فهو يحدد في الوقت نفسه انتماءا اجتماعيا، فقد يكون فقدان القدرة على المكسب مثلاً من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية والصراعات والخلافات الزوجية وأيضا في المكانة الاجتماعية التي تحتلها الأسرة ككل والمكانة الاجتماعية التي يحتلها المسؤول الأول في محيط اسرته سواء اكان زوجا أو ابا أو ابنا، وهذه الوضعية الأسرية يمكن أن يمتد إلى أحداث مشاكل اجتماعية أخرى كالعنف والتفكك الأسري ويمكن أن تصل إلى حد الطلاق وهذا يكون الأساس الاجتماعي لعصابات العنف والإرهاب والسلوك العدواني والسلوك الإجرامي.

تتضح من نتائج دراسات الحالة الاجتماعية، التي أجريت على الأحداث الموقوفين في مراكز الاصلاح الأردنية، والمحكومين على قضايا تتعلق بالمخدرات، حتى يوم ٢٠٠٧/٧/٢٢، البالغ عددهم(٢٢) حدثاً، أن أسرهم ليست فقيرة، بدلالة متوسط دخولها الشهرية، البالغ ٥٠٩ دنانير وبهذا يتبين أن المخدرات لا ترتبط بالفقر، كون المعدل الشهري لدخول أصحاب قضاياها من الأحداث(٥٠٩ دنانير) يتجاوز خط الفقر المعتمد، البالغ ١٧٤ دينار للأسرة، بمعدل ٣٣ دينار للفرد، بحسب نتائج دراسة تقييم الفقر بالأردن٢٠٠٤) وما يؤكد أن الفقر لا يؤثر على المخدرات دراسة" الشباب الأردنيون: حياتهم وآرائهم"، التي أظهرت نتائجها، أن صلات الشباب بالأقران الذين يهددون صحتهم بإساءة استعمال الأدوية والعقاقير والمواد الأخرى تزيد مع تحسن الفرص الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم، وبهذا يمكن القول بأن المخدرات ترتبط بالبطالة ولا ترتبط بالفقر من ناحية السبب، لكنها ترتبط بهما من ناحية النتيجة. وما يدعم ارتباط المخدرات بالبطالة وعدم ارتباطها بالفقر، نتائج دراسة رطروط(٢٠٠٧) حول مستوى الارتباط بين معدلات الفقر ومعدلات البطالة في الأردن بالفترة من عام ١٩٨٩-٢٠٠٢، التي أظهرت نتائجها استقلال عاملي الفقر والبطالة عن بعضهما، ومعنى ذلك أن الفقراء يعملون، لكن دخولهم لاتكفي(لديهم مشكلة فقر دخل)، وأن العاطلين عن العمل ليسو فقراء لكونهم يعيشون في أسر ميسورة الحال (رطروط، ٢٠٠٤)، كما أن الفقراء يضطرون لاخراج ابنائهم من المدارس، فعندما يرتفع الفقر في سعته وفي عمقه واللاعدالته تكون الحتمية الاجتماعية تقريبا مطلقة، فالطفل يكون مجبرا على العمل ليساعد اسرته على العيش وهذا العمل (عمالة الأطفال) سيكون مرهونا بتخليه عن المدرسة من مدخل الأولويات(التسرب المدرسي) وعندما يغادر الطفل تماما مدرسته في سن مبكرة ليجد نفسه مضطرا لتدبير قوت يومه من أجل العيش وبهذا سيدخل في حلقة العمل التي تفرض عليه منافسة الكبار بقوة ليجد نفسه مضطرا للاندماج في لعبة العمل داخل محيط الشارع مع كل ما يحمله من مخاطر، ومن أجل أن يعيش دائما يجد نفسه يبحث عن اقامة توازنات تسمح له بتخفيف الضغط عليه من خلال اللجوء إلى المخدرات وأن اقتضي الامر اللجوء إلى عالم العنف والإجرام اوالانضمام للجماعات الإرهابية (العجلوني، ٢٠١٠)

كما اكدت دراسة الدراوشة أن الفقر والحرمان الاقتصادي يؤدي إلى جملة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة، وبالتالي ابتعاد الابوين عن الاهتمام بتربية أولادهم وعدم متابعتهم، وبالتالي وقوعهم في هاوية الانحراف والجريمة، وأن الفقر يؤدي إلى الصراع والتفكك الأسري ولجوء الأطفال والنساء إلى العمل المبكر وبالتالي تعلم السلوك المنحرف، والاعتقاد أن الفقر سبب مباشر في ارتكاب السلوك الجرمي خاطىء، بحيث يعتبر عامل غير مباشر من حيث تأثيره على استقرار الحياة الأسرية، إذ تزرع اللاعدالة الاجتماعية في نفوس الأفراد خصال الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع الذي يعتبره مسؤولا عن مشكلاته وازماته المادية والاجتماعية، ويؤدي إلى بروز عمالة الأطفال وآثارها السلبية ومشكلات سلبية تؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم الأسرية والى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعل الأفراد يمارسون اساليب غير سوية أو إجرامية للحصول على الاموال مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والى التنشئة الاجتماعية الخاطئة والى ارتكاب السلوك الجانح (دراوشة، ٢٠١٤: ١٨٩)

واشارت دراسة مسحية بمدينة الزرقاء (درويش، ٢٠٠١) إلى أن العنف الأسري يزيد في الاسر ذات الدخل المحدود أكثر من الاسر ذات الدخل المتوسط وفي الاسر التي يكون فيها الآباء أو

الازواج متعطلون عن العمل مقارنة بالاسر التي يعمل الأب فيها كما اشارت دراسة اجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٨) بأن التأثيرات النفسية السلبية كالخوف والكآبة من وجهة نظر المبحوثين هي من أشد الاثار للعنف الأسري على أفراد الأسرة الأردنية وفقدان الثقة بالنفس والاذي الجسدي وظهور سلوكيات عدوانية خاصة عند الأطفال وطلاق الزوجين وترك المنزل والانحراف والتشرد والانتحار.

بناء على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة الفقر في الأردن يتبين بأن الفقر وما يتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاته وشدة خصائصه بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي:(خلق توترات وصراعات وخلافات أسرية، عنف أسري، الطلاق والتفكك الأسري، السلوك الإجرامي كالجرائم المالية والاغتصاب والقتل، التسرب المدرسي، عمالة الأطفال)، وقد تبين أيضا بأن المخدرات ترتبط بالبطالة ولا ترتبط بالفقر الا أن الفقر عامل مساعد بحيث أنه قد يؤدي إلى التفكك الأسري والطلاق اللذان يعتبران بدورهما من عوامل الخطورة التي تدفع الفرد لتعاطي المسكرات والمخدرات.

٢- واقع خطورة البطالة على الأسرة الأردنية:

إن مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه وطننا العربي نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية، وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة بهم وتهميشهم، أو من خلال هجرتهم إلى الخارج، أما اجتماعيا فإن البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب والانتحار...الخ، وأمنيا تؤدى إلى انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في أبنائنا العاطلين عن العمل ملاذا لهم.

وتسببت البطالة في حدوث المزيد من المشكلات الاجتماعية في الأردن التي تأتي في طليعتها الجريمة وانحراف الأحداث (المهيرات، ١٩٩٩؛ توق، ١٩٨٠؛ العكايلة، ١٩٩٩) والانتحار (البداينة، ١٩٩٥؛ العقيلي، ٢٠٠١) والادمان على الكحول وتعاطي المخدرات والتسول (وزارة التنمية الاجتماعية، ١٩٨٩؛ المور، ٢٠٠٢؛ عنبتاوي، ٢٠٠٤) والتسرب المدرسي وعمالة الأطفال (عبود، ١٩٩٧؛ مرقة، ١٩٩٨، عبد العزيز، ١٩٩٩؛ درويش، ٢٠٠١؛ حوسة، ٢٠٠٢؛ الهلالات، ٢٠٠٣)

كما اكدت دراسة الرطروط ١٩٩٩ أن البطالة تؤدي إلى نشوب الصراع الأسري الذي قد يشتت أفراد الأسرة، وكما أظهرت المؤتمرات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بأن المؤتمرين توصلوا إلى قناعة مفادها أن البطالة من أهم العوامل الخطيرة المرتبطة بالجريمة وأن معظم محترفي الإجرام هم من المتعطلين عن العمل (جريدة الراي، ٢٠٠٣) الا أنه وبالرغم من ذلك فإن للبطالة إيجابيات على المجتمع الأردني منها انها شجعت على تنظيم الأسرة وتعلم الصبر والاعتماد على الذات وعدم الترفع عن الاعمال اليدوية والحراك المهني والعودة للريف ومنافسة العمالة الوافدة وتفعيل دور الدولة في ميدان العمل التطوعي الاجتماعي.(رطروط، ٢٠٠٤)

اشار البكر في دراسته (٢٠٠٢) إلى احتواء البطالة بذور الجريمة لانها تنطوي على مظاهر انحرافية كعدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتحلل أسباب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية داخل العاطل عن العمل وابتعاد العاطل عن العمل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ، وقد اشار البكر في دراسته إلى كوك وزاركين (Cook and Zarkin) اللذان بدورهما اكدا أن جرائم العاطلين عن العمل ترتبط باستخدام أو تعاطي المواد والسوائل المساعدة على ارتكاب الجريمة

وتبين في دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية / الجامعة الأردنية، ٢٠١١ أن هناك العديد من الأسباب وراء تزايد إعداد الجرائم والمخدرات في الأردن، واحد أسباب هذه الظاهره أن "التركيبة السكانية والعامل السياسي دورا في تزايد الجريمة حيث أن وجود الأردن في منطقة متوترة سياسيا وامنيا خصوصا في ضوء العلاقات الوطيدة بين شعوب المنطقة جعلت الأردن مركزا يتأثر بهذه التطورات السياسية والامنية، كما أن زيادة السكان وما رافق ذلك من تغير في التركيبة السكانية وزيادة اعداد الوافدين الداخلين والخارجين للمملكة، قد ساهم في تطور اعداد وأشكال الجريمة بالأردن وكذلك التراجع الاقتصادي وتفاقم مشكلة الفقر والبطالة حيث توفر بيئه خصبه لانتشار الجريمة وتلحق الضرر في الاستقرار الاجتماعي للأسرة الأردنية خاصة فيما يتعلق بتدني وسوء توزيع الدخل والثروة، مما ينمي الشعور بالحرمان والحسد ويساهم بغرس بذور الجريمة"، كما بينت الدراسة (ان التفكك الأسري نتيجة الحداثة والتحولات الاقتصادية السريعة وما صاحبها من تغيرات اجتماعية هزت القيم الأجتماعية الأصيلة وعززت القيم المادية مما ادى

لضعف الصلات الأسرة وضعف تأثير الأسرة الأردنية في تربية الأبناء) وكما اشارت الدراسة أن الجريمة لا تنتج بفعل عامل واحد انما لمجموعة عوامل مشتركة من بينها الأسرة ومقدار ما زرعته في الأبناء من قيم الحفاظ على الملكية والقانون وسلوك سبل القانونية لاخذ الحقوق في النزاعات فإن غابت هذه المنظومة الأسرية فانها تكون بذلك أسهمت مع غيرها من العوامل في معدلات الجريمة

بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة البطالة في الأردن يتبين بأن البطالة وما تتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاتها وشدة خصائصها بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي: (الجريمة، انحراف الأحداث، الأنتحار، والادمان على الكحول وتعاطي المخدرات، التسول، التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، ، الصراع والعنف الأسري)

٣- واقع خطورة العنف الأسري على الأسرة الأردنية:

ان ظاهرة العنف الأسري هي احد العوامل الاجتماعية الخطيرة التي تواجه العالم بشكل عام والأردن بشكل خاص وذلك لارتباطها باللبنة الأساسية للمجتمع وهي الأسرة وعليه لا بد من الحفاظ على الأسرة وحمايتها من كافة أشكال العنف الأسري لضمان استقرارها ممن ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه.(إدارة حماية الأسرة، مديرية الامن العام، ٢٠٠٤)

ومن حيث اثار العنف الأسري فإن الكثير من الدراسات العلمية تشير إلى وجود علاقة بين تعرض الأطفال للعنف الأسري وبين حدوث اضطرابات السلوك لديهم وخاصة السلوك العدواني فالتربية القاسية التي تقهر الطفل ومعاقبته بدنياً وتؤلمه نفسياً تنمي العدوان لديه وتجعله يفشل في تنمية التحكم في الغضب والعدوان.

أشارت دراسة أجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٨) بأن التأثيرات النفسية السلبية كالخوف والكآبة من وجهة نظر المبحوثين هي من أشد الآثار للعنف الأسري على أفراد الأسرة الأردنية وفقدان الثقة بالنفس والاذي الجسدي وظهور سلوكيات عدوانية خاصة عند الأطفال وطلاق الزوجين وترك المنزل والانحراف والتشرد والانتحار،

ان التكلفة الاجتماعية للعنف الأسري كبيرة جدا تتراوح ما بين توريث اجتماعي للانحراف والجريمة وبين فشل المؤسسات الاجتماعية في اداء وظائفها الاجتماعية التعليم والتنشئة الاجتماعية مما يؤدي إلى تفسخ اجتماعي كبير مرده عدم قدرة مؤسسات المجتمعات على تلبية الإمكانات الاجتماعية والعاملين فيها، (البداينة، ٢٠٠٤:٤٠)

بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة العنف الأسري في الأردن يتبين بأن العنف الأسري وما يتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاته وشدة خصائصه بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي: (الطلاق، تشرد الأطفال، الجريمة وجنوح الأحداث، الانتحار)

٤- واقع خطورة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال على الأسرة الأردنية:

تعد مشكلة التسرب من المدارس من المشاكل الخطيرة التي تواجه القطاع التعليمي والتي تؤثر على الأسرة والمجتمع بأكمله، ولا تقتصر على مجتمع محدد أو دولة معينة، كما أن تطور هذه المشكلة وتفاقمها يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة، حيث يسير الطالب في طريق الجهل والأمية وقد يتعرض إلى المخاطر والإساءة.

وهناك أسباب لهذه الظاهرة في المجتمع الأردني، كالظروف المادية السيئة لأهالي الطلاب والتي تؤدي إلى السرقة والإنحراف الأخلاقي واللجوء إلى الشوارع والتسول، وزيادة نسبة عمالة الأطفال مما يعرضهم لمزيد من المشقة والإهانة والأذى وقد يكونوا (مصيدة) لأصحاب القلوب القاسية واستغلالهم لأغراض لا أخلاقية، كالاغتصاب والمتاجرة بالأعضاء، أو من الممكن أن يكون هناك صعوبة في القراءة وبطء في التعلم، أوالحرج والخجل من الإجابة الخاطئة والخوف من سخرية الطلبة الآخرين، www.assawsana.com

اما تأثير التسرب المدرسي فهو يصيب جميع نواحي المجتمع وبنائه إذ يزيد من حجم الأمية والبطالة ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد ويزيد من حجم المشكلات

الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح كالسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها.

وقد أشارت السيدة نهاية دبدوب من وزارة العمل أن التسرب المدرسي هو نتيجة لأسباب تربوية تعود بالدرجة الأولى إلى الأسرة، وذلك لما تعانية الأسرة من عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية سيئة تدفع أبناءها للانقطاع عن الدراسة وأن أكثر المدراس التي تسجل نسبا عاليا في التسرب تقع في الاحياء الفقيرة وهي اماكن لا تتوفر فيها الشروط الدنيا لمتابعة الطالب، كما أن الفقر المدقع لبعض الاسر والرسوب المتكرر لعدم متابعة الأسر لابنائها في المدارس والتفكك الأسري جميعها أسباب جوهريه لمشكلة التسرب المدرسي، ويشير تقرير حقوق الإنسان إلى أن ٢٠% من الطلبة ذوي الاسر المتدنية الدخل قد تسربت من المدارس عند بلوغهم الصف العاشر www.undp.jordan.org.

اشار (الشياب، ٢٠٠٦) أن لمشكلة التسرب آثار سلبية تزيد من حجم الامية والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد وتزيد من حجم المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث والجنوح والسرقة وذلك لان المتسرب ضعيف القدرة على المشاركة في بناء المجتمع من حوله وهو يكون أكثر ميلا من غيره إلى الانضمام للجماعات الغير سوية ومسارية قيمها ومعاييرها، وأن هنالك علاقة مباشرة بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال وارتباطهما معا بتدني المستوى الاقتصادية والاجتماعي للأسرة، فالفقر هو الذي يؤدي بالاسر الفقيرة إلى دفع أبناءها لترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل فالتسرب من التعليم يعد سببا رئيسيا لعمل الأطفال وذلك لتعلم مهنة ومساعدة اسرهم المادية.

تعتبر تركيبة الأسرة ومستوى الدعم الذي تقدمه لأبناءها حيث أن للوضع الاسره الاجتماعي والاقتصادي في احتمالة تسرب الطلبة من المدرسة، فمن الطبيعي أن ترتفع نسبة الأطفال المعرضين لخطر الفشل الدراسي والتسرب من المدرسة في البيئات الفقيرة، وتزداد هذه الحالة اقترابا من التحقق اذا كان آباء الأطفال قليلي التعليم أو اذا كانت الأسرة تعاني من مشكلات وظروف حياتية صعبة كالطلاق أو الانفصال أو التفكك الأسري أو التعرض للاساءة أو مشاهدة العنف ولهذه الأسباب دور كبير في وضع الأطفال تحت تأثير احتمالية تعرض لخطر الفشل الدراسي والتسرب المدرسي والانخراط في سوق العمل (وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية ٢٠٠٧)

بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال في الأردن يتبين بأن التسرب المدرسي وعمالة الأطفال وما تتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاتها وشدة خصائصها بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي: (حجم الامية والبطالة، ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية، انحراف الأحداث والجنوح والجريمة) ولابد من الاشاره إلى أن الفقر من أهم عوامل الخطورة التي تؤدي إلى التسرب المدرسي وعمالة الأطفال والذي بدورهما تعرض الأبناء إلى ما ذكر من سلوكيات متهوره ومحظوره اجتماعيا.

٥- واقع خطورة الجريمة على الأسرة الأردنية:

بعد استعراض الدراسات العلمية والمسحية والتقارير الرسمية وغير الرسمية فقد تبين أن البطالة من أشد العوامل الخطورة التي تؤدي إلى الجريمة (المهيرات، ١٩٩٩؛ توق، ١٩٨٠؛ العكايلة، ١٩٩٩؛ البكر، ٢٠٠٢؛ مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠١١؛) كما أن الفقر هو من عوامل الخطورة الاجتماعية الذي يؤدي إلى الجريمة بشكل غير مباشر، فالفقر والاكتظاظ السكاني يؤدي إلى العنف الأسري والطلاق والتفكك الأسري والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال وجميعها تعتبر بالتالي من عوامل الخطورة الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الجريمة بأشكالها المختلفة، (العجلوني، ٢٠١٠؛ رطروط، ٢٠٠٢؛ رطروط، ٢٠٠٧؛ المجلس الوطني لشؤون الأسرة٢٠٠٨) ويعزو سجناء سابقون دخولهم إلى عالم الجريمة إلى غياب الرعاية الأسرية الناتجة عن التفكك الأسري حيث يكونو ضحية لتربية الأسرية الخاطئه والى العنف الأسري المرتكبة ضده من قبل احد الوالدين أو جراء ضرب الوالد لوالدة المجرم امام عينه مما ينتج عنه خلل نفسي عند الأطفال نتيجة سوء معاملات الآباء لأمهاتهم وامام اعينهم، ونتيجة ترك المدرسة للبيع في الشوارع أو العمل فيكون عرضة لسوء المعاملة أو الانضمام إلى الجماعات الإجرامية أو الادمان على المخدرات والكحول (جريدة الرأي، ٢٠١٤/١/٩، كاتبة التحقيق نداء صالح الشناق).

رابعا: علاقة عوامل الخطورة الاجتماعية بالإرهاب والتطرف:

شغل موضوع الإرهاب حيزا كبيرا من اهتمام فقهاء القانون الدولي والقانون الجنائي وعلماء الاجتماع وعلماء النفس لما تشكله هذه الظاهرة الإجرامية من خطر عظيم على المجتمع بما يخلفه من ضياع للامن وتدمير الممتلكات وانتهاك الحرمات وقتل وخطف المدنيين الآمنين وتهديد لحياة الكثير منهم، ولا شك أن البحث في الإرهاب يتطلب دراسته من جوانبه المختلفة فهو نتيجة لأسباب مختلفة ومتعددة منها أسباب سياسية واخرى اقتصادية واجتماعية ونفسية....الخ ومن المتفق عليه أن دراسة هذه الأسباب مهمة صعبة لانها تستلزم الغور في معظم المشكلات المعقدة التي تواجه الأفراد والمجتمعات على حد سواء، وقد رأى الكثير من المفكرين والمختصين في هذا المجال أنه الاصوب التركيز أولا على اتخاذ تدابير عملية عاجلة لمكافحة الإرهاب دون الانغمار في محاولة تحديد أسبابه المتعددة والمعقدة، لكن هناك من رأى أن تحديد أسباب الإرهاب وإزالتها يجب أن يسبقا العمل على اتخاذ تدابير لمنع الإرهاب،

وترى الباحثة أن تشخيص أسباب الإرهاب لا بد منه قبل الاقدام على اية اجراءات فعالة لاستئصاله في المدى البعيد ولكن هذا لا يعني بأن العمل على اتخاذ التدابير لمنع الإرهاب يجب أن ينتظر ولكن تحديد أسباب الإرهاب وازالته يمكن أن يتزامن والمساعي المبذولة لاتئصال جذوره.

إن الإرهاب باعتباره ظاهرة إجرامية أو سلوك منحرف عن قواعد السلوك الاجتماعي السائد في المجتمع هو ظاهرة لها خصوصيتها بين غيرها من الظواهر الإجرامية الاخرى وهو ليس فعلا منعزلا أو عرضيا ولكنه ثمرة تضافر عوامل عديدة تحركه وتحدد تكوينه وهيئته وظهوره، وبهذا فإن عدم التطرق إلى أثر البيئة المحيطة بالفرد خاصة البيئة الأسرية على ظاهرة الإرهاب يجعل من دراسة الأسباب والدوافع للظاهرة دراسة مبتورة لما لهذا الجانب من أهمية في صياغة شخصية الإنسان، والمقصود بالبيئة الأسرية هي العوامل المحيطة بالفرد والتي قد تدفعه هو بالذات دون غيره من أفراد المجتمع إلى ممارسة الإرهاب، فاذا كان الفرد يعيش في ظل مجتمع معين فإن هذا المجتمع ممثلا بوحدته الأساسية "الأسرة" تعتبر المجتمع الأول للشخص ومن ثم المدرسة أو الجامعة أو بيئة العمل...الخ كل هذه البئات تؤثر في تكوين الفرد وصقله كإنسان يحترم قواعد السلوك الاجتماعي أو إنسان متمردا عليها وكافر بها حيث تدفعه إلى طريق الإجرام.

تناولت الكثير من الدراسات الاجتماعية العلاقة بين الفقر والجريمة وكانت الدراسات متفاوتة بخصوص هذه العلاقة فبعض الدراسات ايدت وجود علاقة وثيقة بين السلوك الإجرامي وبين حالة الفقر الذي تعاني منه بعض شرائح المجتمع فيما ذهبت نتائج البعض الاخر من الدراسات إلى أن حالة الفقر لا يمكن أن تعد العامل الرئيسي في اقتراف الجريمة، الا أن الإحصائيات الجنائية تشير إلى أن الجريمة لها نصيبها الذي لا ينكر بين الاغنياء كما هو بين الفقراء سواء بسواء، صحيح أن الفقر قد يكون كذلك دافعا للتفوق والنبوغ ويشهد التاريخ بأن الفقراء على مداه قدموا اليه عمالقته على مستوى العلم والادب والفن في عطاء لم يتوقف بل أن المتامل في الدراسات الدينية يلاحظ أن عمالقة الاديان وابطال الشهادة كانو فقراء (زكي، ١٩٦٩: ١٦٨-١٦٩)

وبالمقابل فقد ركز آخرون من الباحثين في مجال الإرهاب على العامل الاقتصادي باعتباره محركا ودافعا إلى الجريمة الإرهابية ويربط بعضهم بين الحالة الاقتصادية للمجتمع وبين ظهور بؤر إجرامية في بعض المناطق العشوائية (الركابي، ٢٠٠٧: ٣٤)، ويرى بول واكسن أن أسباب الثورات والعنف السياسي على مستوى العالمي أسباب الإرهاب نفسها، والتي تشمل حسب رايه عوامل الصراع العرقي والصراع الديني والفقر والضغوط الناتجة عن تحديث المجتمع، وجميع هذه العوامل تنطلق من تعدد حدوث الظاهرة الإرهابية في اي مجتمع من المجتمعات (واكسن، ١٩٧٧: ٧٥)

تؤثر الازمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول حيث تعاني بشدة من تدهور الخدمات وظهور طبقة من الاثرياء ممن يسلكون سلوكا استفزازيا بالنسبة للفقراء، كذلك تؤدي الازمات الاقتصادية إلى زيادة البطالة والتضخم وغلاء الاسعار بالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس اثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الاحباط ويفتقدون الشعور بالامان والامل في المستقبل (الهواري، ١٤٢٥ ه). وقد يرجع ارتباط الشخص بالجماعات المذهبية والمتطرفة إلى أنه قد وجد لنفسه بداخل تلك الجماعات مكانة متميزة لا يجدها في المجتمع الذي يعيش فيه خاصة اذا كان هذا المجتمع لا يحقق له الامان الاقتصادي (ابو الروس، ٢٠٠١: ١٣)

كما أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الفقير دائما ينتابه شعور من الحرمان، وفي كثير من الأحيان يراوده شعور بالغبن على واقعه، وخاصة في ظل الفوارق الاجتماعية بين الطبقتين الغنية والثرية، وتستخدم الجماعات السلفية هذه المعطيات بشكل واضح لزيادة جمهورها وارضيتها

الشعبية، فالجماعات السلفية دائما تبحث في المناطق المعزولة عن السلطة الأمنية والمحرومة والمهمشة ويلاحظ دائما في هذه المناطق ونتيجة غياب مؤسسات واضحة للدولة، غياب عريض لخدمات البنى التحتية، مما يجعل المواطن القاطن في هذه المناطق في حالة تيه اجتماعي بين قيمه الرابي عليها، واحتياجاته التي لا توفرها السلطات السياسية في البلاد، مما يجعله من أشد الناقمين على النظام في بلده، وكون السلطات السياسية في هذه البلدان غير ديمقراطية فإنها تتعاطى مع شعور المواطن في هذه المنطقة، من مبدأ سلبي وتهجمي.مما يجعل من واقع هذه المناطق في حالة فقر مدقع وتخلف كبير، مما يؤدي إلي تزايد نسب الولادات وكثافة السكان في رقعة االمساحة الضيقة والضعيفة الخدمات الصحية والتعليمية، فتتزايد نسب الوفيات ويتزايد نسب العنف الأسري والمجتمعي بشكل عام وحالات الطلاق والتشرد وارتفاع نسب التسرب من المدارس، مما يجعل منها بؤر اجتماعية حقيقية. المسؤول الوحيد بنظر المواطن البسيط عن مجمل هذه الأشكالات هو غياب الدولة، المواطن الفقير في هذه المناطق أن كان على ثقافة جيدة، فإنه وبحكم واقع القلة، فإنه سينكفئ على نفسه ويتقوقع على عائلته، وفي كثير من الاحيان قد يفقد السلطة على ابنائه الشباب، نتيجة عدم قدرته على تأمين قوتهم بالشكل المناسب. في حين تنشط الجماعات السلفية والمتطرفة على احتضان شريحة الشباب. في حال غياب أرضية ثقافية عند الفقير، فإنه سيكون أكثر المتأثرين بتنامي تأثير التبريرات الدينية التي يطلقها السلفيين أو المتدينين المتطرفين على واقعه، لكن هذا المواطن يشعر بتلازم شعوريين هامين هما الظلم "الغبن" والحرمان، ويسعى دائما لتغيرهما، وبما أن جميع الأطراف التي تبرر هذا الواقع هي أطراف غير ثورية في ظل غياب عصر الثورات في العالم، فإن الحركات السلفية الجهادية هي الحركات الوحيدة التي من الممكن أن تلبي رغباته، لكن هذا لن يتم إلا وفق أسلوبها هي ورؤيتها هي.

كما قد يؤدي الفقر إلى زيادة الجرائم بكافة أشكالها بين الشباب والأحداث حيث تشير المدرسة الاجتماعية في تفسير الإجرام أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرام وانهناك ارتباطا وثيقا بين الجريمة والفقر فالبيئة التي تعاني من الفقروالبطالة هي البيئة الي تكثر فيها جرائم المال والاغتصاب والقتل وغيرها (الساعاتي، ١٩٨٣: ١١٢-١١٨؛١٨٤)، ناهيك عن الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار فاذا راى الفقير المعدوم أن الاغنياء يتمتعون بغناهم المفرط وهويتضور جوعا فلا يستبعد منه أن يبذل كل جهده للفوضي والاضطرابات حتى يكون الجميع سواء، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى بروز ظاهرة أطفال الشوارع من العاملين والمتسربين وهم عادة منحدرون من اسر فقيرة وقد تتحول هذه الظاهرة إلى مشكلة امنية لا يمكن احتوائها، حيث يمكن أن تتنامى هذه الظاهرة وتتحول إلى سلوك مدمر للمجتمع (اليوسف، ١٤٢٣؛اليوسف، ١٤٢٥)،

ويمكن القول كذلك أن البطالة من أشد العوامل الاجتماعية والاقتصادية خطورة حيث أن الشخص الذي يلتحق بالجماعات الإرهابية غالبا ما يكون غير موظف اي لا توجد له وظيفة أو بمعنى اخر هو عاطل عن العمل منعزل اجتماعيا رافض للمجتمع بشكل أو بآخر يحمل مؤهلات تعليمية منخفضة، وتشير بهذا بعض الدراسات (هيرسن، ١٩٨٨؛اينوس، ١٩٨٢) إلى أن الرغبة في الانضمام للجماعات الإرهابية لا تكفي وحدها دون وجود الفرصة السانحة لانضمامه اليها وشخص يقدمه لها، وتعمل الجماعات الإرهابية للتوجه إلى الاوساط المشبوهة وبؤر الانحراف أو المنعزلين اجتماعيا من العاطلين عن العمل وأطفال الشوارع لانتقاء العناصر من ذوي الخبرة في ميدان المخدرات وتزييف العملة والوثائق والاتجار في الاسلحة للاستفادة منها في التحضير للمخططات الإرهابية، ويذكر الثقفي (١٤٢٥ ه) مجموعة من العوامل التي قد تدفع الشباب للانضمام للجماعات المتطرفة أو الجماعات والمنظمات الإرهابية من أهمها البطالة والفقر ووقت الفراغ وغياب القيم التي توجه الفرد وتدني المستوى التعليمي، كذلك يعزو الزهراني (١٤٢٥ ه) أسباب الإرهاب إلى الفراغ والبطالة والتضييق في الرزق وعدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب.

ويعتبر كذلك العنف بشكل عام ومن بين أشكاله العنف الأسري من الامراض والاضطرابات الاجتماعية الذي قد يؤدي إلى جرائم كثيرة منها القتل والسرقة والنهب والتمرد والعصيان والاضراب والتحريض عليه والضرب والاعتداء والتدمير والتحطيم واتلاف الممتلكات، ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأطفال الذين يتعرضون للأساءة يكونون أكثر ميلاً لأن يصبحوا أطفالاً يسيئون للآخرين(بالمر، ١٩٦٠) الأسرة تقوم على التفأهم والاحترام بين فرادها ،تودى إلى خلق أفراد أسويا لاينساقون وراء الرغبات والنزعات التى تؤدى بهم إلى الجريمة بينما نجد بأن الأسرة المفككة التى تفتقد إلى دلك الانسجام والتي تعاني أفرادها من الاضطرابات تكون مجلا خصبا لحدوث الجريمة (نجم: ١٩٩٨: ٥٥) وقد يكون الوالدان قاسيان على الطفل مهملين له ،وأمام مؤثرات أخرى خارجية يصبح الناشئ صحية أهمال الوالدين فلا عجب أن ينشا الطفل فى كثير من

الأسر متروكا للمقادير وأخطاء الآباء والأمهات وجهلهم، والأسرة لها تأثيراها الواضح على شخصية الطفل،وقد تودى به إلى الإجرام ،وذلك يشاهد الطفل أو الفتاة والديهما فى شجار دائم ومشاحنات متكررة فأنهم سيشعرون بالفراغ وعدم الاطمئنان بل يضلان حائرين بين موقف أبيهم وموقف أمهم والى اى طرف ينحازون وقد يتعرض الطفل للأهمال فى خطم تلك المواقف.او يلجا الطرفين إلي التعامل معه معاملة قاسية مما يحدث تأثيرات سلبية على شخصيتهم ويعطيهم المثل السى للعلاقة الزوجية. (جلال الدين ،عبد الخالق: ٢٠٠١: ١٨١) وقد يكون ارتفاع معدلات الجريمة لدى المتزوجين مؤشرا على العنف فى الأسرة وعلى تفشي الصراعات الأسرية ،مما يؤدى إلى انحراف البنات المتزوجات بفعل تراكم الاحباطات وانسداد القنوات اجتماعيا فى تحقيق الأهداف.(ناهد: ١٩٩٥: ٢١٣) وبعض الحالات التى تشتد فيها الخلاف بين الزوجين ولاى سبب كان قد يلجا الزوج إلي سب واهانة الزوجة كما قد يتطور الأمر إلى قيامه بالاعتداء عليها بالضرب ومع تكرار هدا الموقف تتكون لديها قيم سلبية تجاه زوجها أو يشتد فى نفسها الحقد والرغبة فى رد الاعتبار والانتقام منه.(جلال:١٩٩٩: ١٥١)

خامسا: دور الأسرة الأردنية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية بما يؤدي إلى الوقاية من الإرهاب والتطرف (عوامل المقاومة):

قد لا تكون الأسرة هي السبب في تطرف أبنائها، لكنها بعدم اهتمامها بهم وقضاء الوقت اللازم معهم ومحاولة سد احتياجاتهم والتعامل مع مشكلاتهم، وخاصة في مرحلة المراهقة والشباب، فإنها تهيئ الظروف لانزلاقهم للتطرف والعنف، سواءً كانت تجلياته سياسية أم اجتماعية، بالطبع، الأسرة لا تسيطر على المدخلات كافة الفكرية والإيديولوجية التي يتعرض لها الأبناء بالمدرسة، أو من قبل الأصدقاء أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة. ولكنها حلقة مهمة جداً لأنها تتفاعل مع أبنائها بشكل مستمر، وتستطيع أن تلمح أي تغيرات في سلوكهم واكتشاف أي مظاهر للمشكلات التي قد يعاني منها الأبناء.

أن معظم الاسر الأردنية تمكنت من التعامل مع عوامل الخطورة الاجتماعية واستيعابها والخروج منها بالحد المعقول من الاضرار، حيث تمتلك درجة كبيرة القدرة الاستيعابية لتلك الأخطار وبالتالي اكتساب الحصانة والتكيف مع ازماتها ومشكلاتها وسلبياتها في ظل تآزر أسري ومحلي منقطع النظير، وهي أولا وأخيرا وقبل كل شيء تلتزم بالوطن والارض والانتماء وروح التحدي الذي اعتبر بمثابة القوة لها للانتصار على تلك الأخطار أو للتخفيف من شدتها، خصوصا في ظل ما تميزت به الأسرة النووية الأردنية التي ترتبط بعلاقات اجتماعية ممتدة مع العائلة الاوسع التي جاء منها الزوجان، مما كان له دور بارز في تمكين الأسرة الأردنية في مواجهة العديد من العوامل الخطورة الاجتماعية خاصة ما يتعلق بعامل الفقر والصراعات الزواجية والتفكك الأسري والبطالة، فقد كانت هذه العلاقات من وسائل حماية الأسرة الأردنية في الصمود في وجه جميع المخاطر لذلك كان حجم الاضرار والخراب الذي قد ينتج عنها اقل من المتوقع، كذلك فإن استمرار التكافل الاجتماعي الأسري المادي والمعنوي المنبثق من صميم المجتمع الأردني يشكل أساسا داعما للتخفيف من حدة تلك العوامل الخطيرة خاصة الفقر والبطالة منها.

لسنوات عدة اعطى الأردن أولوية لقضايا حماية الأسرة والطفل وقد قامت الحكومة وضمن السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات والمبادرات التي تستهدف الاسر الفقيرة وذات الدخل المحدود خاصة برامج الشبكات الآمنة كصندوق المعونة الوطني وصندوق التنمية والتشغيل وبرنامج الضمان الاجتماعي جميعها تسعى إلى تحسن مستوى المعيشة لدى هذه الفئة من المجتمع ومستوى مشاركتهم في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فقد دعمت الحكومة وبمشاركة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سياسة تسهيل الحصول علي التمويل لانشاء المشاريع الصغيرة، إذ أن المشاريع التي تديرها الاسر المعيشية وهي في الغالب مشاريع قطاع غير منظم قد ساهمت بشكل كبير جنبا إلى جنب مع الدعم الحكومي في تخفيف معدلات الفقر وبشكل واضح وبالتالي تعتبر هذه الاجراءات من الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الأسرة الأردنية في التخفيف من خطورة الفقر باعتباره احد عوامل الخطورة الاجتماعية في الجريمة الإرهابية وغيره من أشكال ومظاهر من السلوك الانحرافي.

تعتبر الأسرة الأردنية هى اللبنة الأولى في المجتمع الأردني وهي تسعى باستمرار لتحقيق الانسجام العائلي بما يضمن توجيه الأجيال الصاعدة، والأخذ بهم إلى جادة الصواب بعيدا عن الأفكار الشاذة عن القيم الدينية والاجتماعية الأردنية التي تعتمد في جوهرها على الاعتدال والتسامح والمؤاخاة وذلك في إطار محاربة التطرف في المجتمع بواسطة دعم قطاع الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لترقية الأسرة وحمايتها من الأنشطة الضارة للدولة والمجتمع وتحرص دائما بتعزيز منطق الوسطية والاعتدال، أن الأسرة الأردنية تحرص على تنظيم أسلوب

حياة ابنائها وتساعدهم في ممارسة الرياضة والأهم من ذلك فهي تجعلهم يفضفضون لها عن مشاعرهم الداخلية ولا تتركهم وحدهم فهذا له تأثير كبير في تغيير استجاباتهم للأحداث المحيطة بهم

من المعروف أن المرأة الأردنية بطبيعتها أماً كانت أم زوجة لها القدرة على التأثير في تفكير وسلوك أفراد أسرتها، ووقايتهم من التورط في أعمال الإرهاب بحكم قربها من أبنائها وزوجها وتركز الانتباه -بالرغم من حجم المسؤولية المناطة بأدوارها- إلى أي علامة تنذر بخطر، وذلك لما تقدمه مستوى الدولة والمجتمع بتنوير المرأة ومساعدتها على تنمية مهاراتها في الأمومة والتربية خصوصاً في الأوساط والمناطق التي يتدنى فيها المستوى المادي والتعليمي والثقافي والاجتماعي، كما أنه من المعروف عن الرجل الأب والزوج الأردني بالقيام بأدوارهم في أسرهم، وهم أقدر على التواصل مع أبنائهم في كل المواضيع بمافيها التطرف، ويتميزوا بمهارة الإصغاء لأفكار الشباب ومشاكلهم،

كما أنه من المهم الإشارة إلى وجود مراكز مؤهلة وموثوقة ومعروفة للجميع في المملكة يلجأ إليها الأهالي عندما يحسون ببوادر عنف عند أبنائهم، أو يشتبهون في تحركاتهم وعلاقاتهم، وهي مراكز تقدم لهم العون والدعم لأنه من الطبيعي أن يتخوفوا من إبلاغ الشرطة تفادياً لما سيجره البلاغ من تحقيقات واعتقالات، وهذه فكرة سبق أن اقترحت في دول أخرى، ويمكن أن تتخذ الجهات المسؤولة خطوات أخرى في هذا الشأن لمساعدة الأسر.

ومع أهمية دور الأسرة في حماية أبنائها من التطرف فإنه من الضروري أن تكون معالجة الإرهاب حكيمة وجذرية تدخل في الأعماق وتأخذ في الاعتبار كل الأسباب والدوافع والظروف.

كما أن ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة الأردنية من العوامل الهامة التي ساعدت على تخفيف من وطأة العوامل الاجتماعية الخطيرة والتخفيف من حدتها وبهذا تعتبر من الفرص التي يمكن أن تغير حياتها للافضل حيث أن اغلبية ارباب الاسر الأردنية على مستوى عالي من ثقافة حقوق الإنسان، وبهذا يسعون لتكريس قيم التسامح وتعزيز المشاركة لدى الأبناء، واحترام الآخر، ونبذ العنف، والاعتراف بالحق في التنوع والاختلاف، وإعلاء روح الجماعة والمصلحة العامة بدلاً من الأنانية والتطرف والانغلاق.

تشجع الأسرة الأردنية أبناءها وتنشئهم على العمل التطوعي باعتباره عمل حر وممارسة إنسانية وسلوك اجتماعي تجسيدا لمبدأ التكافل الاجتماعي، وباعتباره حاجة فطرية للأبناء تجسد فعل الخير واشباع التعاون مع الاخرين ومساعدتهم وارتباط أهدافه الشخصية مع أهداف المجتمع العامة الذي يعيش فيه مما يحقق الشعور بالانتماء والولاء للوطن في العيش والمصير، كما أن العمل التطوعي ينمي لدى الأبناء الاحساس بالمسؤولية وزيادة الوعي والاندماج بالمجتمع، وكلما ازداد تقديم الأعمال التطوعية في المجتمع تحسنت أحواله الاقتصادية والاجتماعية والصحية والمهنية وتحققت رفاهيته ومن خلاله أيضا نضمن التقليل من المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأبناء بل ونقيهم من الوقوع في براثن التطرف الفكري ونبني لهم جسورا واقية من الإرهاب، وبهذا فاننا يمكن القول بأن الانشطة والاعمال التطوعية تعني تجفيف منابع التطرف والإرهاب لانها تستغل طاقات الأبناء من جهة ومن جهة أخرى تملي اوقات فراغهم ويصقل شخصياتهم ويخلصها من التفكير السلبي والعزلة الاجتماعية.

جاءت العقود الماضية بتغيرات أضعفت سلطة الأهل على الأبناء، لكن ما تزال الأسرة الأردنية هي اللبنة الأساس في تربيتهم. لذلك، لا بد من استعادة دور الأسرة في تربية أبنائها على القيم المجتمعية المشتركة، والتعاليم الدينية التي تركز على التقوى والأخلاق والمعاملة الحسنة. وهي أيضا قد تكون الحلقة الأهم في إحباط نزعات الأبناء للتطرف. وهنا يبرز دور الأم في منع الانزلاق للتطرف لأنها الأكثر قربا ومعرفه بالتحولات الفكرية والسلوكية التي تطرأ على الأبناء والمشاكل التي يتعرضون لها. لذلك فإن أي استراتيجية لمكافحة التطرف يجب أن تكون الأسرة أحد أركانها.

سادسا: تدابير المملكة الأردنية لمواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية التي تهدد الأسرة الأسرة الأردنية:

التدابير الأردنية لمواجهة الفقر:

لقد اثرت سلسة من السياسات والتشريعات والبرامج والتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على مواجهة الكثير من المخاطر التي تتعرض لها الأسرة الأردنية وهي على النحو التالي:

اشار الميثاق الوطني في المادة رقم (٨) من الفصل الثالث منه إلى أن محاربة الفقر ومعالجة اثاره هدف استراتيجي للدولة الأردنية ومسؤولية وطنية تستلزم اتاحة فرص العمل للقادرين عليه والباحثين عنه واعطاء الأولوية فيه للأردنيين وتوخي العدالة في توزيع الخدمات ومشاريع التنمية من الناحية الجغرافية والاجتماعية بما يلبي الحاجات الأساسية للمواطن، كما صادق الأردن على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٧٦ والذي تضمن النص على الحق في مستوى معيشي لائق، ولهذا فقد اتخذت الأردن الاجراءات التالية لمواجهة الفقر:

- حقق الأردن انجازات كبيرة وحيوية في مجال مكافحة الفقر والجوع بحسب المعيار الدولي(دولار واحد لكل شخص يوميا) فقد انخفضت نسبة السكان دون خط الفقر المدقع إلى أكثر من النصف (٦،٦% عام ١٩٩٢ إلى اقل من ١% عام ٢٠١٠) كما انخفضت فجوة الفقر وزادت حصة الفقراء من الاستهلاك الكلي الا أن معدلات المشاركة الاقتصادية الكلية والمشاركة الاقتصادية للمراة ما زالت دون المستوى المطلوب إضافة إلى أن معدلات البطالة عند الشباب رغم انخفاضها لا زالت تمثل تحديا كبيرا
- تبنى الأردن سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة مثل توفير نظام امان شامل وفاعل للفقراء وتمكين الشرائح الفقيرة اجتماعيا وخلق اقتصاديات محلية وتوفير خدمات رعاية اجتماعية تتماشى مع افضل الممارسات الدولية وتحسين الية الاستهداف للمستفيدين من البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية
- عملت الحكومة على اعادة هيكلة الضرائب المفروضة على الدخل وبحيث تكون تصاعدية على مستويات الدخل العليا واقرب على الصفرية على فئة محدودي الدخل، وفي الآونة الأخيرة، قامت الحكومة بزيادة عدد السلع والخدمات الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات من جهة وزيادة النسبة المفروضة لتصبح ١٦% بدلا من ١٣% الا أنه ودعما للفئات الأشد فقرا، استثنت الحكومة في قرارها هذا العديد من السلع الأساسية لفئة الفقراء مثل الخبز والخضار والفواكه والمواد الأساسية الاخرى، كما قامت الحكومة مؤخرا بمراجعة كافة السياسات والاجراءات المالية التي قامت باتخاذها في السنوات العشر الأخيرة وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي، حيث تبين أن هناك بعض الاجراءات الاقتصادية كان لها اثرا سلبيا واضحا على مستوى معيشة الأفراد في المناطق الاقل حظا، وبناء عليه قررت الحكومة باعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية وذلك لتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج المعونة النقدية من الصندوق لتشمل كافة المستحقين لها في المجتمعات المحلية الفقيرة
- تحفيز أفراد المجتمع المحلي على انشاء مشاريع متوسطة وصغيرة وذلك من خلال تطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة، وتنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية وتعزيز المشاركة المحلية في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الفقر، وتنمية الروح الريادية لدى المواطنين للمبادرة بانشاء المشاريع الإنتاجية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين المناخ والظروف البيئية والمادية المحيطة بالفقراء وذلك عن طريق تزويد هذه المناطق بالبنى التحتية وتقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشاريع إنتاجية عن طريق توفير التمويل للمشاريع الصغيرة التي تعمل على زيادة الإنتاجية من خلال صندوق المعونة الوطني وصندوق التنمية والتشغيل وصندوق الزكاة وصندوق اقراض المرأة واعفاءات الرعاية الطبية وكوبونات الغذاء والمعونات وتهيئة الموارد البشرية وذلك باكسابها المهارات العملية لانشاء مشاريع إنتاجية وإيجاد فرص عمل وذلك من خلال
- شهد قطاع المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة ازدياد ملحوظ في عدد المؤسسات التي تبنت حماية الأسرة والطفل من الفقر وابعاده كمؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية والاتحاد الوطني للنساءالأردنيات والاتحاد النسائي الأردني ومركز الارشاد الأسري الأردني
- يقدم عدد من المنظمات الدولية الدعم الفني والمادي لقطاع حماية الأسرة والطفل وتركز معظم برامجها على تنمية القطاعات ودعم المنظمات غير الحكومية وتركز أيضا برامجها على قطاع التنمية الاجتماعية على بناء القدرات والمشاريع التي تستهدف تمكين النساء الاقتصادي والاجتماعي كدائرة التنمية الدولية والبنك الدولي ووكالة الانماء الدولي والوكالة الكندية للأنماء الدولي ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف والانروا

التدابير الأردنية لمواجهة البطالة:

تتبنى العديد من البرامج الحكومية خاصة تدريب وتشغيل الخريجين الجدد من الكليات والجامعات الأردنية مثل انشاء الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب بالتعاون مع القوات المسلحة وشركة وادي الأردن لتوظيف وتدريب العمالة الزراعية وصندوق التنمية والتشغيل ووضع خطة

للاستفادة من معهد البحوث والتدريب الزراعي في تنمية قدرات العاملين في الزراعة وتغطية كلفة الضمان الاجتماعي للعاملين وبالذات العاملين في قطاع الزراعة وزيادة الدعم المالي السنوي للاتحاد العام لعمال الأردن لتكينة من القيام بمهامه وقد اتخذت الحكومة الاجراءات الثمانية التالية في مجال الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للأردنيين:

- نخصيص ٢٥ مليون دينار لصندوق التنمية والتشغيل ليتم اقراضها للشباب بشروط ميسرة
- وقف استقدام العمالة لاتاحة الفرصة للأردنيين للعمل
- منح قروض وسلف اقراضية لمتقاعدي الضمان الاجتماعية
- توجيه الصناديق الاقراضية للمساعدة بالتشغيل والتنسيق والتكامل فيما بينها
- منح نقط اضافية للشركات التي تشغل العمالة الأردنية وتمييزها بالعطاءات الحكومية
- اعطاء أولوية العطاءات للمكاتب الاستشارية والمقاولين الذين لديهم فروع في المحافظات
- التشغيل في عطاءات امانة عمان الكبرى سيكون للأردنيين وتعزيز دور المنظمة التعاونية في دعم التعاونيات

تدابير أردنية لحماية الأسرة الأردنية من العنف الأسري:

يعد الأردن أول دولة عربية تصدر قانونا خاصة للحماية من العنف الأسري والذي تضمن اجراءات خاصة للتعامل مع حالات العنف الأسري بما يحقق الحماية لأفرادها ويضمن الحفاظ على خصوصيتها كما تم انشاء إدارة لحماية الأسرة في مديرية الامن العام وانشاء اجنحة أسرة تضم غرفة للأحداث واخرى لقضايا العنف الأسري في خمسة من قصور العدل وهي مزودة باجهزة الربط التلفزيوني المغلق التي يتم استخدامها في الأستماع لشهادة ممن تقل أعمارهم عن (١٨) سنة وتجري العمل الان على أستكمال تزويد باقي المحاكم بهذه التقنية بعد أن تم اجراء التعديل التشريعي اللازم لاستخدامها.

- حمى قانون العقوبات الأردني الاشخاص القاصرين في المواد ٢٨٧-٢٩٠ حيث نص على المعاقبة لمن كان والدا أو وليا أو وصيا ورفض أو أهمل تزويد القاصر بالطعام أو الكساء والفراش والضروريات الاخرى.
- تم تعديل المادة (٦٢) من قانون العقوبات بإضافة شرط عدم التسبب بالايذاء أو الضرر حتى بعد تأديب الآباء لابنائهم سبب تبرير بالإضافة إلى شرط ما يبيحه العرف العام.
- لضمان خطر العقوبة البدنية في المؤسسات العامة وضمان معاقبة من يرتكبون مثل هذه الافعال فقد تم تعديل نظام الخدمة المدنية يهدف ضمان عدم الاساءة للأطفال وخاصة صغار السن منهم بما يؤدي إلى الالحاق الاذى بهم حيث تم تشديد العقوبات التأديبيه بحق من يقوم بايقاع عقاب بدني بأي صورة من الصور أو الحاق اذى بأي من الأطفال الذين يتواجدون في الدوائر المختلفة بما في ذلك المؤسسات التعليمية أو التأهيلية أو التدريبية أو دور الرعاية أو الحماية مع النص على تشكيل لجنة تحقيق خاصة برئاسة مندوب عن وزارة العمل وعضوية مندوب عن كل من الوزارة المعنية وديوان الخدمة المدنية وتقوم هذه اللجنة تقريرا مفصلا بما توصلت اليه من نتائج وتوصيات إلى الوزير لايقاع العقوبة المناسبة أو لاحالة الموظف المخالف إلى المجلس التأديبي حسب مقتضى الحال مع اي موظف تم الاستغناء عن خدمته لهذا السبب في دائرة يتواجد فيها أطفال.
- بناء قدرات السادة القضاة في مجال الحماية من العنف الأسري لضمان اعطاء هذا النوع من القضايا طابعا من الخصوصيه سيما في ما يتعلق بالسرية من قبل الاداريين المتعاملين مع هذه القضايا.
- انشأت الحكومة الأردنية "المجلس الوطني لشؤون الأسرة" بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبد الله حيث يعمل على الاسهام في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة والنهوض بها وحمياتها بالإضافة إلى تقديم الدعم للمؤسسات والهيئات العامة والخاصة التي تعني بقضايا الأسرة كما يقوم المجلس بالمساهمة في وضع وتطوير السياسات والتشريعات والخطط التنموية لصالح كافة الاسر وأفرادها والمساهمة في تحسين نوعية الحياة الأسرية، وقام المجلس باعداد اتفاقية التعاون وخطة العمل التي وقعها مع منظمات الامم المتحدة(منظمة اليونيسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) وتم اعداد بموجب هذه الاتفاقية وثيقة الاطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، كذلك نفذ المجلس مشروع لخدمات خطوط حماية الطفل (Hot Line).
- قام الأردن بانجاز الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية عام ٢٠٠٥ وتم تطويرها لتنسجم مع متطلبات الالفية الثالثة وهي تشتمل على مختلف الجوانب التي تشكل حياة الأسرة الأردنية

وتؤثر فيها وتتضمن الاستراتيجية ثمانية محاور يتناول كل منها جانبا من جوانب حياة الأسرة وهي:-

١- تكوين الأسرة وعناصر تمتين بنيتها
٢- الوظائف الأساسية للأسرة واساليب تمكينها من ادائها لوظائفها
٣- الدور الثقافي للاسر كحافظة للهوية والقيم والثقافية في زمن العولمه
٤- السياسات الأسرية وتكاملها في اطار السياسات الانمائية الوطنية المستدامة
٥- مكانة الأسرة وتنظيم شؤونها في القوانين والتشريعات الوطنية
٦- الاحتياجات والحقوق الأساسية للأسرة ومشاركتها في الحياة العامة
٧- الأسرة المغتربة وصلاتها بالوطن
٨- التهديدات الاجتماعية والصحية والبيئية والامنية لكيان الأسرة

- تأسيس برامج توعية للاهالي وتدريبهم حول اساليب التنشئه المناسبة وحول أمن الأطفال وسلامتهم ثم الخروج بنشرة في عام ٢٠٠٨ بينت آثار ضرب الأطفال النفسية والاجتماعية والقانونية وتم توزيعها على البرلمانيين وكافة فئات المجتمع.
- قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع منظمة اليونيسف ضمن مشروع الموازنات المخصصة للأطفال في الأردن والتي تعتبر الأولى من نوع على المستوى العربي والدولي ليهدف توفير قاعدة أساسية للبيانات الخاصة بالرصد المستمر للموازنات المخصصة للطفل في الأردن من خلال تحليل السياسات والخطط والموازنات المرتبة بحقوق الطفل في اربع مجالات (التنمية والتربية والصحه والعمل) من أجل توفير المعلومات الي يمكن استخدامها لاستقطاب الدعم لاعمال هذه الحقوق
- اعداد وتنفيذ برنامج حماية الطفل المعرضين لخطر العنف والاساءة والذي اطلقته مؤسسة نهر الأردن عام ١٩٩٨ وفي عام ٢٠٠٠ تشكل الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة برئاسة جلالة الملكة رانية العبد الله وفي عام ٢٠٠٠ أيضا تم تأسيس المشروع الوطني لحماية الأسرة لرفع كفاءة المؤسسات العاملة في مجال حماية الطفل والمراة من العنف الأسري.
- شهد قطاع المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة ازدياد ملحوظ في عدد المؤسسات التي تبنت حماية الأسرة والطفل من العنف والاساءة والوقاية منه كمؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية والاتحاد الوطني للنساءالأردنيات والاتحاد النسائي الأردني ومركز الارشاد الأسري الأردني

النتائج:

أولا: خصائص الأسرة الأردنية:

- عدد الاسر الأردنية ١،٩٧٧،٥٣٤
- متوسط حجم الأسرة الأردنية ٤،٨ فرد
- انخفاض معدل الانجاب الكلي
- تتميز الأسرة الأردنية بانها أسرة نووية من حيث الحجم وهي بنفس الوقت أسرة ممتدة من حيث العلاقات الاجتماعية مع العائلة الاوسع التي جاء منها الزوجين
- انحسار سلطة الأب وانتشار النزعة الاستقلالية لدى الأبناء
- زيادة مشاركة المراة في اتخاذ القرار لزيادة مشاركتها بسوق العمل
- تناقص التفاعل النوعي بين أفراد الأسرة بسبب تدني الوقت اليومي الذي يقضيه أفراد الأسرة معا نتيجة خروج المراة والرجل إلى العمل أو هجرتهما كليهما أو احدهما خارج البلاد للعمل أيضا
- وجود فجوة جيلية بين الآباء والأبناء تضاف إلى الفجوة المكانية والعاطفية

١- الفقر:

- ١٤،٤% نسبة الفقر في المملكة
- من المظاهر الإيجابية للفقر في الأردن أن نسبة الفقر البشري اقل من نسبة فقر الدخل والإنفاق نتيجة الانجازات التنموية التي تم تحقيقها في المجالات التعليمية والصحية
- هناك أسباب محلية واقليمية ودولية تسبب الفقر من أهمها الأسباب المحلية التي تتمحور حول التزايد السكاني بسبب ارتفاع معدل الانجاب والهجرات القسرية للاجئين خصوصا السوريين وضعف سياسات التصحيح الاقتصادي وتزايد اعداد العمالة الوافدة وتدني مساهمة المراة في التنمية
- بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) على مستوى الأسرة المعيارية (٥،٤) فرد ٣٦٦،١ دينارا أردنيا شهريا فيما بلغ خط الفقر المدقع (الغذائي) ١٥١،٢دينارا شهريا

- مجموع الاقضية التي صنفت كمناطق أشد فقرا ٢٧ قضاء موزعة على جميع المحافظات
- ارتفاع حجم الأسرة الفقيرة حيث بلغ حجمها (٧،٢) فردا مما يدل على ارتفاع مستويات الانجاب ونسبة الاعالة
- ترتفع نسبة المتعطلين عن العمل في الاسر الفقيرة
- تنخفض حصة الشريحة الافقر من السكان من اجمالي دخول الاسر في المملكة إذ تبلغ ٩،٢%

٢- البطالة:

- أهم سمات البطالة في الاقتصاد ألأردني أنها بطالة سلوكية، ناجمة عن عزوف ألأردنيين عن بعض المهن المعروضة، وأنها بطالة هيكلية تمثل شريحة من القوى العاملة التي لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة.
- تتجلى تحديات البطالة في النقاط التالية :ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل، العوامل الديمغرافية، وإتجاهات الطلب على الأيدي العاملة، وسياسات التشغيل في القطاع العام، وعدم كفاءة برامج دعم التشغيل، وتدني مستويات التدريب، وسوء وضع قطاع النقل العام مما لا يمكن الشخص من البقاء في مكان سكنه والعمل في محافظة أخرى الأمر الذي يزيد من البطالة في المحافظات خاصة وأن محافظة العاصمة تحظى بالقدر الأكبر من فرص العمل.
- معدلات توظيف الحكومة تقارب ثلاثة أضعاف نسبة النمو السكاني، مما شجع على توجه الشباب نحو العمل الحكومي
- وبالنسبة لبطالة النساء أن الأردن ثالث دولة في العالم من حيث ضحالة انخراط المراة في سوق العمل
- بلغ معدل البطالة ١٢،٩% للذكور ١١،٠% مقابل ٢٢،١% للاناث
- معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة الشهادات الجامعية حيث بلغ ١٨،٧% مقارنة بمستويات تعليمية اخرى
- على مستوى المحافظات فقد سجل أعلى معدل للبطالة في محافظة معان بنسبة ١٦،٧٥ وادنى معدل للبطالة في محافظة جرش بنسبة بلغت ٩،٨%

٣- العنف الأسري:

- بالرغم من عدم وجود مقياس دقيق لمعدلات الاساءة للأطفال والعنف الأسري والاساءة للمراة وكبار السن، الا أن التقديرات المتحفظة تشير إلى وجود ضحايا من العنف الأسري في الأردن بمعدلات تكاد تكون مرتفعة
- ان معدل حدوث الاساءة العالمي المقبول في اي مجتمع ٤٠ حالة لكل عشرة الاف نسمة (٤ حالات لكل ١٠٠٠ مواطن) معدل حدوث الأساءة في العاصمة لوحدها ب ١٢،٢ لكل ١٠٠٠٠ نسمة بنسبة ٣٠% من المعدل العالمي وهي نسبة مرتفعة نوعا ما
- عدد حالات العنف الأسري التي وقعت ما بين عام ١٩٩٧-٢٠١٥ بلغت خمسين الف حالة اي بمعدل ١٨٠٠ حالة سنويا
- اكثر انواع العنف الأسري ممارسة في الأردن هوالعنف الجسدي،
- الذكور هم أكثر مرتكبي العنف في الأسرة الأردنية، غالبية المُساء إليهم يمارس عليهم أكثر من شكل من أشكال العنف،
- وأن (٣٩,٧%) من أسر حالات العنف الأسري كانت من شريحة الدخل الشهري ٣٠٠ دينار فأقل
- أهم أسباب العنف الأسري في المجتمع الأردني هو الخلافات الزوجية، كثرة الأطفال في المنزل، الأسباب الاقتصادية كالفقر والبطالة، وتدخل أهل الزوج والزوجة في شؤون الأسرة،

٤- التسرب المدرسي:

- ٩٧% من الأطفال ملتحقون في التعليم الأساسي
- نسبة التسرب قليلة إذ تبلغ (٤ بالالف)
- ١% من الأطفال بين السن ٩-١٥ عاما عاملون ومن كل ٥ منهم ١ فقط يذهب إلى المدرسة
- ٨٥% من الأطفال العاملين قد تركوا المدرسة بعمر (١٢-١٧) وكان السبب أن الطفل كان ضعيفا في الدراسة أو غير مهتما لها بنسبة ٥٩% من الأطفال الذين تركوا المدرسة
- بلغت نسبة التسرب المدرسي بين الصفوف من أول إلى عاشر ٠،٠٠٠٣% بينما بلغ معدله في الصف الأول ١ لكل ١٠ الاف طفل ويرتفع التسرب إلى ٧ كل ١٠٠ الف في الصف العاشر
- ٦٥% من الأطفال العاملون يساهمون في زيادة دخل الأسرة

- ٢٠% من الطلبة من ذوي الاسر الأردنية المتدنية الدخل قد تسربت من المدارس عند بلوغهم الصف العاشر
- التقديرات تشير لان يرتفع عدد المتسربين إلى ما يعادل ٥٣ الف طفل في عام ٢٠١٧

٥- عمالة الأطفال:

- صغر حجم قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية سبب في انخفاض معدلات الاستخدام بين الأطفال
- ارتفاع المستوى التعليمي عند البالينيساعد على خفض معدل الاستخدام بين الأطفال
- رغم انخفاض نسب عمالة الأطفال الا أن عمل الأطفال يستمر لساعات طويلة وبمعدل اسبوعي ٣٨،٦ ساعة
- الأطفال العاملين جاؤوا من اسر ذات حجم اكبر اكبر من متوسط حجم الأسرة (٧-٨) أفراد
- أبناء الاسر الأردنية الاقل دخلا وإنفاقا أكثر ميلا لسوق العمل ليتسربوا من المدارس وليصبحوا عمالا
- معدل عمالة الأطفال الموجود في اسر تراسها سيدة أعلى من معدله في الاسر التي يراسها رجل
- تتميز ظاهرة تشغيل الفتيات في الأردن بالندرة
- بلغت تقديرات عدد الأطفال العاملين يتراوح بين ٣٦ الف و ٤٠ الف خلال سنوات ٢٠١٤-٢٠١٦
- معظم الأطفال العاملين قد تسربوا من مدارسهم بعد اكمالهم المرحلة المتوسطة (أول ٩ سنوات من التعليم) حيث أن ١،٣%من الأطفال العاملين لم يكملوا المرحلة الابتدائية وأن ٣٤،٤% قد اكملوا المرحلة الابتدائية فقط كما أن نحو ٦٠% من الأطفال العاملين قد اكملوا المرحلة المتوسطة، اما الأطفال العاملين الذين انهوا الصف الأول الثانوي أو الثاني ثانوي أو تسربوا اثناء المرحلة التعليمية الثانوية فلا يتجاوز ٥%
- اعداد عمالة الأطفال في العاصمة عمان تفوق اعدادها عن باقي مناطق المملكة وتليها محافظة الزرقاء
- يتراوح المعدل العمري لنصف العاملين في الأردن من ١٥-١٧ عاما
- ٧٠% من الأطفال العاملين يحصلون على اجور الادنى المعمول به (١١٠) دينارا شهريا
- ٥٠% من عمالة الأطفال تتم في محلات تصليح السيارات والنصف الاخر موزعين بين مشاغل الحدادة والنجارة وغيرها من الاعمال البدنية المرهقة
- ٩٦% من أمهات الأطفال العاملون هن ربات أسرة لا يعملن

٦- الجريمة:

- أن نسبة اكتشاف الجريمة في الأردن تبلغ (٩٢،٧) بالمائة وهي تعد من أعلى النسب في العالم
- أن نمو الجريمة في الأردن ضمن المستوى الطبيعي
- شهد الأردن انخفاضا في معدلات الجريمة إذ شهد ٢٤٢٤٤ جريمة في عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٦٨٠٤ جريمة عام ٢٠١٥
- معدل الجريمة في المملكة بلغ ٢٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان لعام ٢٠١٥ ليسجل انخفاضا ملموسا عن السنوات الخمس الماضية، حيث سجل العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ أعلى المعدلات لتسجل ٤٤ جريمة لكل ١٠ الاف نسمة
- ان الجرائم التي تقع على الاموال هي أكثر الجرائم انتشارا في المجتمع الأردني بينما تعتبر الجرائم المخلة بالثقة العامة الاقل انتشارا
- ان عدد الجرائم التي ارتكبها العاطلون عن العمل في عام ٢٠١٤ بلغ ٢٢٧٣ جريمة من مجمل الجرائم التي ارتكبت في المملكة، ٦٢،٣٠% منها وقعت على الاموال وكانت هي النسبة الاكبر من مختلف انواع الجرائم الاخرى
- الجرائم المرتكبة من قبل طلاب الجامعات والمدارس فقد بلغت ٢٠٦٩ جريمة احتلت أيضا الجرائم المالية بواقع ٥٤،٨٦%
- تم تسجيل ٦٧٩ جريمة مخدرات ارتكبها طلاب المدارس والجامعات عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٤ ١٥٣ جريمة وبمعدل زيادة تجاوز ضعفي النسبة

ثالثا: واقع تأثير خطورة عوامل الخطورة الاجتماعية:

١- واقع خطورة الفقر على الأسرة الأردنية:- بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة الفقر في الأردن يتبين بأن الفقر وما يتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاته وشدة خصائصه بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة

اجتماعيا وعلى النحو التالي:(خلق توترات وصراعات وخلافات أسرية، عنف أسري، الطلاق والتفكك الأسري، السلوك الإجرامي كالجرائم المالية والاغتصاب والقتل، التسرب المدرسي، عمالة الأطفال)، وقد تبين أيضا بأن المخدرات ترتبط بالبطالة ولا ترتبط بالفقر الا أن الفقر عامل مساعد بحيث أنه قد يؤدي إلى التفكك الأسري والطلاق اللذان يعتبران بدورهما من عوامل الخطورة التي تدفع الفرد لتعاطي المسكرات والمخدرات.

٢- **واقع خطورة البطالة على الأسرة الأردنية:- بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة البطالة في الأردن يتبين بأن البطالة وما تتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاتها وشدة خصائصها بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي:** (الجريمة، انحراف الأحداث، الانتحار، والادمان على الكحول وتعاطي المخدرات، التسول، التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، ، الصراع والعنف الأسري)

٣- **واقع خطورة العنف الأسري على الأسرة الأردنية:- بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة العنف الأسري في الأردن يتبين بأن العنف الأسري وما يتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاته وشدة خصائصه بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي:** (الطلاق، تشرد الأطفال، الجريمة وجنوح الأحداث، الانتحار)

٤- **بناءا على نتائج الدراسات والتقارير العلمية والمسوحات الرسمية والأهلية بواقع خطورة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال في الأردن يتبين بأن التسرب المدرسي وعمالة الأطفال وما تتميز به من سمات سلبية تتمحور حول ارتفاع معدلاتها وشدة خصائصها بين أفراد المجتمع تزيد من احتمالية بأن يتأثر بها الفرد أو الأسرة وقد تدفعهم في السلوكيات المتهورة والمحظورة اجتماعيا وعلى النحو التالي:** (حجم الامية والبطالة، ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية، انحراف الأحداث والجنوح والجريمة) ولابد من الاشاره إلى أن الفقر من أهم عوامل الخطورة التي تؤدي إلى التسرب المدرسي وعمالة الأطفال والذي بدورهما تعرض الأبناء إلى ما ذكر من سلوكيات متهوره ومحظوره اجتماعيا.

٥- **واقع خطورة الجريمة على الأسرة الأردنية:-** بعد استعراض الدراسات العلمية والمسحية والتقارير الرسمية وغير الرسمية فقد تبين أن البطالة من أشد العوامل الخطورة التي تؤدي إلى الجريمة، اما بخصوص الفقر فيعتبر من عوامل الخطورة الاجتماعية الذي يؤدي إلى الجريمة بشكل غير مباشر، فالفقر والاكتظاظ السكاني يؤدي إلى العنف الأسري والطلاق والتفكك الأسري والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال وجميعها تعتبر بالتالي من عوامل الخطورة الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الجريمة بأشكالها المختلفة.

رابعا: علاقة عوامل الخطورة الاجتماعية بالإرهاب والتطرف:

- هناك علاقة وثيقة ما بين عوامل الخطورة الاجتماعية وبين التطرف والإرهاب حيث أن الإرهاب باعتباره ظاهرة إجرامية أو سلوك منحرف عن قواعد السلوك الاجتماعي السائد في المجتمع هو ظاهرة لها خصوصيتها بين غيرها من الظواهر الإجرامية الاخرى وهو ليس فعلا منعزلا أو عرضيا ولكنه ثمرة تضافر عوامل عديدة تحركه وتحدد تكوينه وهيئته وظهوره.
- تعتبر البطالة ومن ثم الفقر ومن ثم العنف الأسري من أكثر عوامل الخطورة الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الجريمة الإرهابية

خامسا: دور الأسرة الأردنية في مواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية بما يؤدي إلى الوقاية من الإرهاب والتطرف (عوامل المقاومة):

- الأسرة الأردنية تلتزم بالوطن والارض والانتماء وروح التحدي الذي اعتبر بمثابة القوة لها للانتصار على تلك الأخطار أو للتخفيف من شدتها.
- تميزت به الأسرة النووية الأردنية التي ترتبط بعلاقات اجتماعية ممتدة مع العائلة الاوسع التي جاء منها الزوجان، مما كان له دور بارز في تمكين الأسرة الأردنية في مواجهة العديد من العوامل الخطورة الاجتماعية خاصة ما يتعلق بعامل الفقر والصراعات الزواجية والتفكك الأسري والبطالة، فقد كانت هذه العلاقات من وسائل حماية الأسرة الأردنية في الصمود في وجه جميع المخاطر

- تستفيد الأسرة الأردنية لتحسين مستوى معيشتها بما تقدمه الحكومة الأردنية من خلال السياسات والاستراتيجيات والبرامج والاجراءات والمبادرات التي تستهدف الاسر الفقيرة وذات الدخل المحدود خاصة برامج الشبكات الآمنة كصندوق المعونة الوطني وصندوق التنمية والتشغيل وبرنامج الضمان الاجتماعي وبالتالي تعتبر هذه الاجراءات من الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الأسرة الأردنية في التخفيف من خطورة الفقر باعتباره احد عوامل الخطورة الاجتماعية في الجريمة الإرهابية وغيره من أشكال ومظاهر من السلوك الانحرافي.
- من المعروف أن المرأة الأردنية بطبيعتها أماً كانت أم زوجة لها القدرة على التأثير في تفكير وسلوك أفراد أسرتها، ووقايتهم من التورط في أعمال الإرهاب بحكم قربها من أبنائها وزوجها وتركز الانتباه -بالرغم من حجم المسؤولية المناطة بأدوارها- إلى أي علامة تنذر بخطر، وذلك لما تقدمه مستوى الدولة والمجتمع بتنوير المرأة ومساعدتها على تنمية مهاراتها في الأمومة والتربية خصوصاً في الأوساط والمناطق التي يتدنى فيها المستوى المادي والتعليمي والثقافي والاجتماعي
- وجود مراكز مؤهلة وموثوقة ومعروفة للجميع في المملكة يلجأ إليها الأهالي عندما يحسون ببوادر عنف عند أبنائهم، أو يشتبهون في تحركاتهم وعلاقاتهم، وهي مراكز تقدم لهم العون والدعم
- ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة الأردنية حيث أن اغلبية ارباب الاسر الأردنية على مستوى عالي من ثقافة حقوق الإنسان، وبهذا يسعون لتكريس قيم التسامح وتعزيز المشاركة لدى الأبناء، واحترام الآخر، ونبذ العنف، والاعتراف بالحق في التنوع والاختلاف، وإعلاء روح الجماعة والمصلحة العامة بدلاً من الأنانية والتطرف والانغلاق.
- تشجع الأسرة الأردنية أبناءها وتنشئهم على العمل التطوعي تجسيدا لمبدأ التكافل الاجتماعي، وباعتباره حاجة فطرية للأبناء تجسد فعل الخير واشباع التعاون مع الاخرين ومساعدتهم وارتباط أهدافه الشخصية مع أهداف المجتمع العامة الذي يعيش فيه مما يحقق الشعور بالانتماء والولاء للوطن في العيش والمصير، كما أن العمل التطوعي ينمي لدى الأبناء الاحساس بالمسؤولية وزيادة الوعي والاندماج بالمجتمع.

التوصيات:

أن ما خلصت إليه ورقة العمل هذه، جملة من التوصيات العامة موزعة على محورين منها:

أولا: توصيات لمواجهة عامل خطورة الفقر:

١- معظم استراتيجيات مكافحة الفقر يتصدى للاغراض وليس للأسباب وأن ما نحتاجه في المستقبل هو بلورة سياسات مناصرة الفقراء لا تقتصر فقط على توفير المعونة للفقراء بل تعمل على خلق بيئة مواتية لهم
٢- دعوة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة الفقر والبطالة، أن لا يكون عملها مبني على مبادىء العمل الخيري، ولكن لا بد من تبني مبادرات تنموية في عملها الامر الذي يقلل درجة من الاعتماد لدى المستفيدين ويزيد من فرص استدامة المشاريع
٣- العمل على إيجاد برامج محدثة وجديدة لمكافحة الفقر، وأهمها التأهيل والتدريب، والمشاريع الإنتاجية الصغيرة، وتوزيع الأراضي الأميرية لمشاريع زراعية فردية وجماعية في القرى والأرياف والبوادي الأردنية
٤- إعطاء أهمية متزايدة إلى المناطق شبه الحضرية الموجودة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركز مناسبا لمرتكبي الجرائم وذلك عن طريق توفير الخدمات توفير أماكن ترفيه من أجل قضاء وقت الفراغ وخاصة من قبل الشباب.
٥- مساهمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بإقامة مشاريع تنموية، وانشاء اسوق موازية، تسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتأمين سلع باسعار مناسبة.
٦- رفع الحد الأدنى للأجر بما يتناسب مع معدل إنفاق الأسرة، وبما لا يقل عن ٣٠٠ دينارا شهريا، وتوفير الآليات المناسبة لضمان ربط الأجور بمعدلات التضخم.
٧- إيلاء الأسر الفقيرة الرعاية والاهتمام من خلال دعم تشجيع العمل الخاص وخاصة لأفرادها الشباب، وذلك بتمليكهم مصلحة خاصة عن طريق أسلوب التمويل التنموي، بعد إكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإدارية في مجال العمل، هذا بجانب المتابعة الإرشادية الفنية والإدارية لهذه المشاريع وتقديم الدعم لها عند اللزوم لضمان نجاحها.

٨- الطلب من الجهات المانحة للمعونات والقروض الصغيرة تبسيط الإجراءات على المواطنين من الأسر الفقيرة والتي سيكون له انعكاس إيجابي في مجابهة الفقر.
٩- هناك ضرورة ملحة لإيجاد سجلات بالأسر الفقيرة في كافة المواقع في القرى والمحافظات يتم من خلالها متابعة ومراقبة أين وصلت حالة الفقر في هذه الأسر من خلال الملفات التي تحتوي على كافة المعلومات وأشكال الدعم المقدم لها وماذا أثر هذا الدعم في هذه الأسرة وماذا قدم لها من حلول ناجعة
١٠- منح أولوية التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة، مع وجود نسبة لذوي الاحتياجات الخاصة. وقد يتم توفير بعض الخصومات الضريبية للشركات الخاصة تبني مثل هذه السياسة في أولوية التشغيل.

ثانيا: توصيات لمواجهة عامل خطورة البطالة:

١- إيلاء البرامج الشبابية الاهتمام والعمل على إيجاد نشاطات ثقافية ورياضية لملء الفراغ ونشاطات تطوعية لخدمة المجتمع المحلي من خلال المدارس والجامعات والمؤسسات ذات العلاقة
٢- العمل على إيجاد فرص العمل للمواطنين المتعطلين من خلال برامج إعادة التأهيل والتدريب والبحث عن أسواق خارجية للعمالة الأردنية المدربة، وتوسيع دور صندوق التنمية والتشغيل وتقليص شروطه التعجيزية.
٣- دراسة احتياجات الشباب حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية.
٤- دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم ومستقبل عوائلهم.

ثالثا: توصيات لمواجهة عامل خطورة العنف الأسري:

١- اصلاح القوانين التي تتعامل مع حالات العنف الأسري خاصة بما يتعلق بقانون العقوبات الأردني
٢- الدعوة إلى اقامة محاكم أسرية للنظر في جميع القضايا الأسرية وطرح تخصص خاص بشؤون الأسرة ضمن التخصصات الجامعية
٣- الانتقال بالبرامج من التركيز على الأطفال والأمهات فقط إلى التركيز على الوحدة الأسرية على أن تسير هذه البرامج في المسارين العلاجي والوقائي تستهدف الأسرة ككل ويكون أساسها في المجتمع المحلي
٤- تطوير برامج توعوي تستهدف تحريم التقبل الاجتماعي والثقافي للعنف خاصة العنف ضد النساء والبنات
٥- تعزيز قدرات المؤسسات التي تقدم الرعاية لضحايا العنف الأسري من الناحية القانونية والنفسية والاجتماعية
٦- رعاية ضحايا العنف الأسري من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية، تحسباً لاستفحال أدوار غير إيجابية لهم في المستقبل.

رابعا: توصيات لتمكين الأسرة الأردنية لمواجهة عوامل الخطورة الاجتماعية:

١- تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل شباب الواعي المدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة.
٢- إيلاء الاهتمام بالأسرة الأردنية، وتفعيل دورها في زرع القيم الإيجابية لدى الأبناء ومتابعة سلوكهم وتحصيلهم المدرسي، وتفعيل الإرشاد الأسري من قبل المؤسسات ذات العلاقة.
٣- توفير فرص عمل لبعض الأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية بما يتناسب مع ظروفها الخاصة، (بتدريب ربة الأسرة اذا أمكن ذلك على العمل على ماكينة تريكو أو خياطة وتوفير ماكينة مجانية للأسرة على سبيل المثال، أو مساعدتها على القيام بنشاط زراعي نباتي أو حيواني في حال كون المنتفعة من المناطق الريفية)، وذلك لتحويل بعض المنتفعين إلى منتجين، وحصر مساعدات المعونة الوطنية في الحالات الخاصة جدا وبأضيق الحدود.
٤- تأسيس مجالس أسرية في كافة محافظات المملكة لدراسة الأوضاع الأسرية وما يواجهها من تحديات ووضع الحلول المناسبة بالشراكة مع فعاليات الرسمية وغير الرسمية في كل محافظة على أن تكون بعضوية أولياء الامور ممثلين عن الاسر في كل منطقة.
٥- اعداد استراتيجية وقائية للاسر المعرضة للخطر بالتعاون مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني بهدف اكساب الممارسات المناسبة واللازمة لدعم الاسر المعرضة

للخطر من النواحي النفسية والانفعالية والتعامل مع التحديات الاجتماعية بطريقة إيجابية للحيلولة دون تطورها، وبهدف الكشف المبكر عن مؤشرات التعرض للخطر في الأسر وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي واعادة التاهيل الأسري للاسر المعرضة للخطر.

٦- يجب العمل على تطوير برنامج وطني للابحاث العلمية حول الأسرة على أساس أولوية هذه الوحدة الاجتماعية

المراجع:

- ابراهيم، محمد عيسى، (٢٠٠٧)، ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس واثارها السلبية، ورقة بحثية، الامارات العربية المتحدة
- ابراهيم، محمد، (١٩٩٦)، إنتاجية العمل والاجور في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن
- ابوحوسة، موسى، (٢٠٠٢)، ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة عمان، دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان، المجلد٢٩، العدد٣، ص ص٦٤١-٦٥٧
- ابو الروس، احمد، (٢٠٠١)، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث: الاسكندرية
- إدارة حماية الأسرة، (٢٠٠٢)، إحصائيات حول القضايا التي تعاملت معها لغاية عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣
- البدانية، ذياب موسى، (٢٠٠٢)، الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، شرطة الشارقة – اعمال الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة مركز بحوث الشرطة
- البداينة، ذياب، (١٩٩٥)، جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد٧، العدد٢.
- البكر، محمد، (٢٠٠٢)، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة واثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني، جامعة الكويت، الكويت
- تقرير صحفي عن التسرب المدرسي-جريدة الغد الأردنية 8/5/2016
- تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، نقلاً عن موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي-الأردن، ٢٠٠٥.
- توق، محي الدين، ١٩٨٠، ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن، دراسة استطلاعية، دراسات العلوم الإنسانية، المجلة٧، العدد٢، الكويت.
- الثقفي، محمد حميد، (٢٠٠٢). "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم، ندوة المجتمع والامن في دورتها السنوية الثانية، سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات
- الثقفي، محمد، (١٤٢٥ ه)، دور مؤسسات المجتمع في مقاومة الإرهاب، بحث منشور في ندوة: المجتمع والامن، المنعقد في كلية الملك فهد للعلوم الامنية في الفترة ٢١-٢٤ صفر، الرياض،
- الجميلي، فتحية عبد الغني (الدكتورة)، ٢٠٠١، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
- جلال الدين، عبدالخالق والسيد رمضان، (٢٠٠١) الجريمة والانحراف الاسكندرية.مكتبة الجامعة الحديثة
- جلال، حلمى، العنف الاسرى (١٩٩٩)، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحسين، اسماء بن عبد العزيز، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، المؤتمر العالمي لموقف الاسلام من التطرف، ورقة عمل، الرياض
- الحريري، محمد فتحي راشد، عمالة الأطفال في الوطن العربي، مجلة الطفولة العربية، العدد ٧ ص١٦٧.
- حويتي، احمد، ١٩٩٨، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي جامعةنايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠٠٣
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤
- دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية، مسح عمالة الأطفال، ٢٠٠٧
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠١٠
- دائرة الإحصاءات العامة، تقرير الفقر، ٢٠١٠
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، ٢٠١٢
- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي، ٢٠١٣
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠١٣
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠١٥
- دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الربعي للبطالة، ٢٠١٥

- دراوشة، عبدالله سالم، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجة نظر العاملين في جهاز الامن العام/المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٧ عدد١، ٢٠١٤ ص ١٨٥-٢٠٣
- درويش، مها، (٢٠٠١)، العنف الأسري في مدينة الزرقاء مركز التوعية والارشاد الأسري
- درويش، هيفاء، ٢٠٠١نعمالة الأطفال وعلاقتهم بابائهم وتنشئتهم الاجتماعية، دراسة على عينة من الأطفال واقرانهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء، رسالة ماجستير غير منشورةنالجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- ربابعة، احمد، (١٩٨٤)، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد في ارتكاب الجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض-المملكة العربية السعودية
- رطروط، سيد، (٢٠٠١)، انماط الاساءة الواقعة على الأطفال من قبل اسرهم وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان-الأردن
- رطروط، فواز، (١٩٩٩)، انماط التفكك الأسري والعوامل المؤثرة على سيادتها، دراسة استطلاعية على عينة من اسر الأطفال المودعين في بعض دور الرعاية الاجتماعية الداخلية في الأردن، بحث مقدم للامانة العامة لجامعة الدول العربيةنالقاهرة-مصر
- رطروط، فواز، (٢٠٠٤)، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروع توليد الدخل، دراسة تطبيقية على تجربة الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزيرة، السودان
- رطروط، فواز، (٢٠٠٧)، المخدرات وعلاقتها بالفقر والبطالة كما يظهر من مصادرها المرجعية وبعض خصائص اصحاب قضاياها الذين تعاملت معهم وزارة التنمية الاجتماعية، منشورات وزارة التنمية الاجتماعية، عمان-الأردن
- الركابي، هاتف محسن، (٢٠٠٧)، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الدنمارك، كوبنهاجن
- زين العابدين، فاطمة، (٢٠١٥)، دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب والتطرف، ورقة عمل في المؤتمر التمهيدي لدور الأسرة في الوقاية من الإرهاب والتطرف، الأردن
- الزهراني، سعيد بن عائض، (١٤٢٥ه)، من جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، موقف الاسلام من الإرهاب، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض
- زكي، محمد ابو عامر، (١٩٦٩)، دراسة في علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية:الاسكندرية
- الساعاتي، سامية حسن، (١٩٨٣)، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية: بيروت
- سامية محمد صابر، (الدكتور)، والدكتور محمد ناطق غيث، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، (١٩٨٤)، ص٢٢٢.
- الشناق، عبدالحفيظ، (٢٠٠١)، ظاهرة جناح الأحداث في الأردن دراسة ذات طابع شمولي وصفية تجريبية، ط١، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن
- الشياب، محمد ابراهيم، (٢٠٠٦)، الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد، جامعة اليرموك-اربد
- صالح، ناهد، العود إلى الإجرام عند المرأة (١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب، جامعة القاهرة.
- الصقور، محمد وآخرون، (١٩٨٩)، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان-الأردن
- الصقور، محمد وآخرون، (١٩٩٣)، تقرير دراسة الفقر، الواقع والخصائص، منشورات وزارة التنمية الاجتماعية، عمان-الأردن
- عبد العزيز، فهمي، (١٩٩٩)، ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي: دراسة انثربولوجية في مدينة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن.
- عبود، جانيت، (١٩٩٧)، عمالة الأطفال في الأردن، هيئة العمل الوطني للطفولة، عمان-الأردن
- العجلوني، محمد محمود، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العلمي لجامعة الاميرة سمية بعنوان"الأسباب الاجتماعية للفقر وطرق الاقتصادية لمعالجتها" المنعقد يوم ٢٠١٠/٥/١٠ عمان-الأردن
- عجوة، عاطف، (١٩٨٥)، البطالة في الوطن العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب
- العضايلة، لبنى، (٢٠٠١)، خصائص الاسر الفقيرة ومشكلاتها في المجتمعات المحلية والحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- العقيلي، ايمن، (٢٠٠١)، نجريمة قتل النفس في المجتمع الأردني، رؤية سوسيولوجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- العكايلة، محمد، (١٩٩٩)، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- العموش، احمد، (٢٠٠٥)، عوامل الخطورة في مجتمع الامارات،

- عنبتاوي، منال، (٢٠٠٤)، تقييم برنامج التسول لوزارة التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- العواودة، امل، (٢٠٠٢، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، ط١، مكتبة الفجر، اربد-عمان
- العواودة، امل، (١٩٩٨)، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- عويدات، عبدالله، (١٩٩٦)، أثر انماط التنشئه الأسرية على طبيعة الانحرافات السلوكية عند الطلبة الصفوف الثامن والتاسع والعاشر الذكور في الأردن، مجلة دراسات الأردن، الجامعة الأردنية/ المجلد/٢٦
- غرايبة، حسن، (١٩٩٥)، أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتباياناتها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- غزوي، فهمي سليم، (٢٠٠٧)، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٣٤، عدد١.
- فاشة، فيوليت وعدوان، سامي، (١٩٩٩)، التسرب: حملة التوعية المجتمعية، وزارة الشؤون الاجتماعية.
- فكار، رشدي، (١٩٦٢)، اسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية:القاهرة
- القضاة، محمد علي، (٢٠٠٧)، التربية الوقائية في عصر الإرهاب، جامعة اليرموك، الأردن
- مازن بشير، (الدكتور)، مباديء علم الإجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٩
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤
- المجلسالوطني لشؤون الأسرة، الدراسة الوطنية للأطفال الاقل حظا في الأردن، ٢٠٠٢
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، العنف الأسري في الأردن:المعرفة والاتجاهات والواقع، ٢٠٠٥
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الاطار الوطني لمكافحة عمالة الأطفال، ٢٠٠٧
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأطفال في الأردن، تحليل الوضع ٢٠٠٦/٢٠٠٧،
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، (٢٠٠٨)، العنف الأسري في الأردن:المعرفة والاتجاهات والواقع
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي العنف الأسري، ٢٠٠٨
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، أسرة أردنية: واقع وأرقام، ٢٠٠٩
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تقرير أحوال الأسرة الأردنية، ٢٠١٥
- المرأة العربية: واقع وتطلعات، (١٩٩٥)، عمان-الأردن، مكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين
- المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، ٢٠١٢
- مديرية الامن العام، إدارة المعلومات الجنائية، مقارنة الجرائم المرتكبة خلال ٢٠١٠-٢٠١٤
- مرقة، سوسن، (١٩٩٨)، عمل الأطفال في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- ملخص التقرير الاقليمي، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، تشرين الأول ٢٠١٤ اليونيسف
- مهيرات، بركات، ١٩٩، الانماط المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين، جمهورية السودان.
- المور، مها، (٢٠٠٢)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- النجداوي، موسى، (٢٠٠٣)، الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن/رسالة ماجستير غير منشورة /الجامعة الأردنية.
- نجم، محمد صبحى، (١٩٩٨)، المدخل إلي علم الإجرام وعلم العقاب، الأردن دار الثقافة للنشر.
- الهلالات، خليل، (٢٠٠٣)، ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٦
- وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية، (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل عمان / الأردن
- وزارة التربية والتعليم، إحصائية التسرب المدرسي لعام ٢٠١٣،عمان –الأردن
- وزارة التنمية الاجتماعية، (١٩٨٩)، مشكلة التسول والتشرد في الأردن، عمان-الأردن
- وزارة العمل، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مركز الدعم الاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال ٢٠١٠ عمان/الأردن
- وزارة العمل، التقرير السنوي، ٢٠١٤
- اليونيسف، مكتب الأردن، وضع الأطفال والنساء في الأردن تحليل لحقوق، عمان، ١٩٩٧.

- اليوسف، عبد العزيز، (١٤٢٣ ه)، الأطفال الباعة والمتسولون، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الذين يقومون بالبيع والتسول عند اشارات المرور الضوئية في مدينة الرياض، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض
- اليوسف، عبد العزيز، (١٤٢٥ ه)، أطفال الشوارع بداية مشكلة امنية، مجلة البحوث الامنية، كلية ملك فهد للعلوم الامنية، مجلد١٣، عدد٢٩، ص ص ٨٦-١٤٠
- Anonymous, (1982), Terrorism, TVL Journal, 3.pp.3-11.
- Bischof.G.P.,et.al,(1992).A Comparison of the Family System of Adolescent SexualOffenders and Nonsexual Offending Delinquents, Family Relations,Vol.19, No.2pp 197-227.
- De Asua , La Systematisation Juridique de L`etat dangerux, Paris, (1953) P.126.
- Gharaibeh, M. and Al-Maaitah,R. The Cultural Meaning of ViolenceAgainst Womwn,Jordanian Womens Perspective, Guidence and Counselling,18(1) 2-9.
- Sesay, L. (1977). Crime and development in Africa. Annals of the American academy of political and social science, 432, 42-51.
- Social trends, Department of Statistics (DOS), 2006.
- The Jordan Development Board: The Seven-year program for Economic ---Development of Jordan (1964-1970), p5.
- The World Bank, Annual Report, 2006.
- www.azzamman.com
- www.UNDP.jordan.org
- www.muslimworldeague.org.
- www.assawsana.com